وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE Abdelhamid Ibn Badis MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية — المرجع: .....

قسم العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

أثر الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر بلدية بوقادير نموذجا

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة : علوم سياسية — التخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبة : — تحت إشراف الأستاذ :

بن ميسوم أمينة شهرزاد — فراحي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة) : د. عباسي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ (ة) : د. فراحي محمد	مشرفا
الأستاذ (ة) : د. بوغازي عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

يوم المناقشة : 22 / 06 / 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: «« ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس»»

صدق الله العظيم

الآية 41 من سورة الروم

الإهداء

إلى ملاكي في الحياة ...إلى معنى الحب ...إلى معنى الحنان

إلى بسمة الأمل و سر الوجود إلى من ساندتني طول حياتي

إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة حفظها الله

إلى أبي الغالي صاحب الفضل أطال الله في عمره

إلى أختي و صديقتي وشريكة أسراري و الداعم الأول

لي في مسيرتي " حنان"

إلى أخي الغالي سندي في الحياة و رفيق دربي "يوسف"

إلى من أدخل الفرحة لعائلتنا ورسم البسمة على أفواهنا

كتكوتنا "محمد لقمان" حفظه الله صانه

إلى خالتي التي قدمت لي يد العون في هذا العمل

وفقها الله "أية"

إلى جميع أساتذتي اللذين رافقوني في مشواري

الجامعي

إلى كل من دعمني و شجعني في حياتي

شكر وتقدير

فالشكر أولا لله العلي العظيم الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع ، بحمده عز و جل على مدنا بالصحة لإتمامه

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان الأستاذ "د. فرحاي محمد" على إشرافه لهذا البحث دون أن يبخل علينا بتوجيهاته و ملاحظاته و نصائحه القيمة .

كما أتقدم بالشكر الأستاذ رئيس القسم "د. عباسي ع.القادر"

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

أمينة شهرزاد

مقدمة

– يعتبر الفساد ظاهرة قديمة عرفها العالم حيث كان هو سبب إنهيار و سقوط الدول و الأنظمة و مشجع للثورات ،وقد تزايدت هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة فهي لا تعرف حدود مكانية و لا زمانية، حيث أنها لا تقتصر على مجتمع ما أو دولة معينة، فهو متفشي الفساد لأنه يصيب المنظمات بالشلل و يجعلها غير قادرة على أداء المهام المطلوبة منها، وكذلك يعتبر خطيرا نظرا للإشارة السلبية الكثيرة و المعقدة المترتبة عنه فهو يخل بمبادئ العدالة و الشفافية و النزاهة و المساواة.

فقد أصبح الفساد في الإدارات إحدى الأسقام التي تعاني منها الدول في وقتنا الراهن ، سواء كانت متقدمة أو متخلفة،لكن بدرجات متفاوتة من حيث الإنتشار و التأثير الذي يزداد تصاعدا و تفاقما في دول العالم الثالث بالأخص،بينما نجده أكثر انحدارا و تقلصا في الدول الديمقراطية.

و مع تعدد أشكال هذه الظاهرة ،يعتبر الفساد الإداري من بين أأخطر الأنواع و الذي إستطاع أن ينخر مختلف الأجهزة الإدارية في الدول،و أن يتغلل في فروعها و أجزائها مع انتشار الممارسات الفاسدة و التصرفات الغير القانونية و تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة و ضعف الكفاءة الإدارية مما ينعكس سلبا على باقي مجالات التنمية.فإن إنتشار الفساد الإداري ساهم في إعاقة و تفويض عمليات التنمية فيها ،حيث اصبح يمثل العدو الأكبر للخطط و البرامج التنموية في القيادات السياسية في الجزائر ، وبناءا على ذلك تزايد إهتمام المسؤولين في الجزائر بضرورة مكافحة هذه الظاهرة و علاجها ،و اعتبار ذلك هدفا أساسيا لابد من تحقيقه ، و يحتاج ذلك العديد من الإجراءات التي تعتمد على دراسات و تشخيص المشكلة في جميع جوانبها و تضع العلاج المناسب لها ، و من ثم متابعة و مراقبة هذه الإجراءات بما يضمن تحقيقها

، و إذا كان القضاء على ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر بشكل تام مطلب يستحيل تحقيقه إلا أن ذلك لا يمنع انتهاج سياسات فعالة للحد منه حتى يمكن الوصول إلى تحقيق تنمية محلية حقيقية تطور الإقتصاد و تنمي المجتمع .

2- أهمية الموضوع :

تكتسي ظاهرة الفساد الإداري أهمية كبيرة حيث ظهر نقاش كبير في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي أو المستوى الوطني لانه اداة لتفسير التخلف و تعثر الدول .

و كونه كذلك من المواضيع المتشبعة ذات الأبعاد الواسعة التي أخذت تستشري في المجتمعات لتدق قاموس الخطر العالمي ، و لذلك أصبح التصدي لها حاجة ملحة و البحث في أسبابها و أنواعها أمر في غاية الأهمية. و يكتسب أهمية بالغة لأنه ظاهرة تهدد الأهداف العامة التنموية بالجزائر و تعطل برامجها و خططها و مشروعاتها.

3-دوافع اختيار الموضوع : تنقسم دوافع إختياري للموضوع إلى مايلي :

أ/دوافع موضوعية :

- تسليط الضوء على أهمية الفساد الإداري و محاولة ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفساد الإداري الذي تفشى خاصة في القطاع الحكومي.

– الإنتشار الفضيع لظاهرة الفساد الإداري ، و عدم القدرة في التحكم و السيطرة عليه و الأمر المثير للإنتباه إعتياد و تقبل المواطنين و الموظفين لمثل هذه السلوكيات التي أضحت شيئا طبيعيا بالنسبة لهم و ذلك في ظل غياب عنصري الرقابة و المساءلة.

– إن من أهم الأسباب التي تعيق و تعرقل التنمية الفساد الإداري الذي مس جميع الإدارات في الجزائر و أصبحت تتسم بالقصور و العجز التام لتحقيق أهدافها، فإن الموضوع يهدف إلى تشخيص ظاهرة الفساد الإداري ، لأن في الشخيص تكمن اولى مراحل المكافحة .

– التعرف على القوانين و النصوص التي و ضعت للحد من ظاهرة الفساد الإداري .

ب/دوافع ذاتية :

– قضايا الفساد الكبرى التي طالت الأجهزة الحكومية و تورط فيها كبار المسؤولين ، و أصبح الأمر يفرض نفسه بقوة خاصة بعد أحداث و حراك 22 فيفري 2019 و مطالبة الشعب برحيل و عقاب المسؤولين .

– الميل الشخصي لدارسة موضوع الفساد الإداري و أثره على التنمية المحلية .

– تفشي هذه الظاهرة في الإدارات المحلية الجزائرية ، حيث أصبحنا نلمسها كمواطنين من خلال إحتكاكنا بهذه الإدارة طلبا لخدماتها مما زاد من قلقنا و دفعنا للبحث في طياتها و أسبابها .

– إكتساب رصيد ثقافي حول ظاهرة الفساد .

4/الإشكالية : إلى أي حد يؤثر الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر و في البلدية محل الدراسة ؟

بعد طرح الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالفساد الإداري و التنمية المحلية ؟
- ما هي الأسباب التي دفعت إلى إنتشار هذه الظاهرة ؟
- كيف يؤثر الفساد الإداري على التنمية المحلية ؟
- ما هي الآليات و الجهود الوطنية التي و ضعت لمكافحة الفساد الإداري ؟

5/فرضيات الدراسة :

إنطلاقا من الإشكالية و التساؤلات المطروحة حول موضوع البحث يمكن إجمال الفرضيات فيما يلي:

- تفقد ظاهرة الفساد الإداري و إنتشارها في كافة أنحاء العالم.
- الكثير من الفساد الإداري يساهمفي تعطيل عجلة التنمية المحلية.
- تحتاج سياسة مكافحة الفساد الإداري و الحد من إنتشاره إلى العديد من الإجراءات الشاملة و المتعددة و تضافر الجهود من قبل الدولة.

6/ المناهج المعتمدة : إن دراسة أي ظاهرة تحتاج إلى إستخدام المنهج العلمي المؤدي إلى إكتشاف الحقيقة و يعرف المنهج العلمي عادة بأنه : " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من

أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين وإما من أجل البرهنة عليها للأخرين حين نكون بها عارفين " .

وإنطلاقا من طبيعة هذه الدراسة فقد تم إعتماد المناهج التالية:

- **منهج دراسة الحالة:** بإعتباره مناسب لدراسة أي وحدة إدارية محلية (بلدية بوقادير) فهو يقوم بجمع ابيانات العلمية لما لها من أهمية في حصر عينة الدراسة و الإحاطة بجوانبها.
- **المنهج الوصفي :** الذي يقوم على تجميع البيانات و المعلومات و الأراء و الحقائق التي تعمل على توصيف الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة توصيفا شاملا بغرض الوصول إلى نتائج يمكن تقييمها. وهذا ما يظهر من خلال وصفنا لظاهرة الفساد الإداري و عملية التنمية المحلية سواء في شقهم النظري أو من خلال وصف آثار الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر.
- بلإعتماد على المقابلة والإستبيان

6/ حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : بعد سنة 2019.

الحدود المكانية: في الجزائر (بلدية بوقادير محل الدراسة ولاية الشلف).

7/ صعوبات الدراسة :

في إطار إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات و من أهمها :

- قلة المراجع حول واقع ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر.

❖ ضيق الوقت في معالجة الموضوع.

❖ صعوبة البحث في موضوع الفساد كونه يتعلق بقضية حساسة تقل فيها المعلومات.

❖ تكتم الموظفين عن الإدلاء بالمعطيات الخاصة لكشف قضايا الفساد الإداري في الإدارة التي ينتمون إليها.

8/تصميم الدراسة :

❖ لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا في بحثنا هذا على خطة تتضمن فصلين و مقدمة و خاتمة.

❖ ففي الففصل الأول تناولنا الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الفساد الإداري و التنمية المحلية ، و أليات مكافحة الفساد الإدراي ،و قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، تناولنا في المبحث الأول ماهية الفساد الإداري و المبحث الثاني ماهية التنمية المحلية ثم المبحث الثالث دور ظاهرة الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية .

❖ أما الفصل الثاني ، قد تناولنا الجانب التطبيقي لدراسة حالة بلدية بوقادير ، و قسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث ،يتناول المبحث الأول التعريف ببلدية بوقادير (محل الدراسة) في حين يعالج المبحث الثاني واقع التنمية المحلية في بلدية بوقادير ،أما المبحث الثالث تناول الأدوات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية.

الفصل الأول :

أساسيات لدراسة الفساد الإداري والتنمية المحلية

يعتبر الفساد الإداري من بين الظواهر الإدارية الأكثر إنتشارا في العالم، لدرجة لا يمكن القول أنه تكاد تخلو أي دولة منه مهما مستوى تطورها الإقتصادي الإجتماعي، الأمر الذي دفع بالدول والحكومات والباحثين إلى البحث في قضايا الفساد وتحليل هذه الظاهرة، بغية إيجاد الحلول والحد منها.

كما نجد أن موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي حازت على أهمية كبيرة في مختلف المجتمعات، فأصبحت الدول تسعى جاهدة لتنمية مجتمعاتها المحلية لما لها من إنعاكسات كبيرة على حياة الفرد و المجتمع.

و في هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على ضاهرة الفساد الإداري و التنمية المحلية و ذلك من خلال ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : ماهية الفساد الإداري
- المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية
- المبحث الثالث : دور ظاهرة الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري

حظي الفساد الإداري بقدر واسع من الدراسة و البحث والتمحيص لدى الباحثين و الأكاديمين المختصين و السياسيين، فنشطوا لوضع الأطر النظرية له، واجتهدوا في تعريفه الذي إمتد على مساحة واسعة تعددت فيها المفاهيم و تنوعت، وسندرس بشيء من التفصيل الأراء التي تعددت في مجال تعريف الفساد الإداري.

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري.

1- لغة:

- يقال، (فسد) الشيء، (يفسد) بالظم (فسادا) فهو فاسد، (و أفسده ففسد) والمفسدة هي ضد المصلحة.
- والفساد: يعني أخذ المال ظلما أو يعني التلف أو العطب ويرد به لغويا الجلد والقحط ، ويراد بالمفرد منه أيضا التحلل العظوي للمادة بتحلل الجراثيم (كتفسير علمي بحت).
- وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي :"(فسد) فسادا فسودا ضد صلح، فهو فاسد فسيد من فسد، والفساد:أخذ المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة وفسد تفسيدا أفسده وتفاسدوا قطعوا الأرحام و إستفسد: ضد إستصلح".[2]

2- أما من المنظور الإسلامي فتعددت معاني الفساد:

فيعني (الخراب والخلل)، ويتجلى ذلك في قوله تعالى « ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون» الآية 41 سورة الروم.

1- أيوب أديب العيسى، الفساد الإداري و البطالة، الطبعة الأولى، الأردن: دار ومكتبة الكندي للنشر، 2014م /1435. ص25.

2- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبدي الشيرازي، القاموس المحيط، ج 1، المؤسسة العربية للطباعة و النشر، فصل الفاء – الباب: الدال، فسد، ص320.

* يعرفها أبو سن، (1996) على أنها: قبول صاحب السلطان مالا أو هدية ذات قيمة مالية مقابل أداء عمل هو ملزم بأدائه رسميا بالمجان، أو هو قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطانة بطريقة غير مشروعة يشتم منها رائحة إستغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام الرسمية و ترجيح المصلحة الشخية على المصلحة العامة.[1]

* حيث عرف المتساهلون الفساد الإداري على أنه : سلوك إداري غير رسمي، بديل للسلوك الإداري الرسمي، تحتمه ظروف واقعية و يقتضيه التحول الإجتماعي و الإقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات.

* أما المتشددون فقد عرفوه على أنه:

سلوك بيروقراطي منحرف يهدف إلى تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية.[2]

* و أحيانا ترد ألفاظ الفساد و مشتقاتها غير مقيدة لقوله تعالى « الذين كفروا و هدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون » الآية 88 ، سورة النحل. [3]

* و قال أيضا « ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدون » الآية 64 ، سورة المائدة. [4]

* يأجوج و مأجوج لقوله تعالى « إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض » الاية 94 ، سورة الكهف.[5]

* كما تداول لفظ الفساد في وصف كثير من الأمم و الأقوام و الأشخاص فمن هؤلاء.

– بني إسرائيل لقوله تعالى « و قضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين و لتعلن علو كثيرا » الآية 04 ، سورة الإسراء.[6]

1– أيوب أديب العيسى ، مرجع سابق، ص 26.

2– المرجع نفسه، ص 31.

3– سورة النحل، الآية 88.

4– سورة المائدة، الآية 64.

5– سورة الكهف، الآية 94.

6– سورة الإسراء، الآية 04.

3/ السنة المطهرة :

* إذا كان القرآن الكريم غنيا بلفظ الفساد فالسنة النبوية هي الآخرى شملت على العديد من الأحاديث التي إحتوت على مصطلح الفساد، نذكر الأحاديث النبوية الشريفة:

– قوله صلى الله عليه و سلم: « ألا و إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، و إن فسدت فسد الجسد كله، ألا و هي القلب.»

– و قال عليه الصلاة و السلام : « القائم بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد.» ، وقال عليه الصلاة و السلام « إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء، قالوا يارسول الله من الغرباء، قال: الذين يصلحون إذا فسد الناس.» و قوله أيضا « أول مايحاسب العبد يوم القيامة الصلاة فإن صلحت صلح سائر عمله وإن فسدت فسد سائر عمله.»[1]

4/ التعريفات الأكاديمية:

– عرفته سوزان روز أكارمان، الفساد بأنه السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي ، سواءكانو سياسين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية و من خلال إساءة إستخدام السلطة الممنوحة لهم.[2]

– كذلك يؤكد Nathaniel leff أن الفساد الإداري تقليد غير قانوني يستخدم من قبل الفراد و الجماعات للتأثير على النشاطات البيروقراطية، و يتجسد الفساد الإداري عن طريق ظهور مؤشرات تدل على أن هذه الجماعات تسهم في عملية إتخاذ القرارات بشكل أكبر مما يجب أن تكون عليه الحالة الطبيعية.

1- بسمة جوادي، "تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة المسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015 ص 16.

2- محمد صادق إسماعيل ، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه و أبعاده المختلفة، ط 1،القاهرة: المجموعة العربية للتدريب و النشر ، 2014 ص 18.

– أما Carl friedrich فيرى أن الفساد الإداري يحصل عندما يقيم صاحب السلطة و الذي تكون عنده القيام بنشاطات وظيفية في مكتب رسمي تحت تأثير المادة أو مكافأت اخرى غير مشروعة و التي تِثر على إتخاذ القرارات في صالح الجهة التي قدمت المكافآت و بذلك ينتج منها الإضرار بالمواطنين و مصلحتهم.[1]

– تعرفه منظمة الشفافية الدولية: يعرف الفساد بأنه إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة. [2]

– عرف البنك الدولي الفساد على أنه : إستغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، فهو سوء إستخدام المنصب العام لغايات شخصية و تتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال: (الرشوة ، والإبتزاز و إستغلال النفوذ و المحسوبية و الإحتيال و الإختلاس).[3]

– عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: هو إساءة إستغلال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الإبتزاز أو إستغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس. [4]

1- صلاح الدين فهمي محمود،" الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية"، ب.ط ، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1994م ص 27.

2- مصطفى يوسف كامل، الإعلام و الفساد الإداري و المالي و تداعياته على العمل الحكومي، ال ط1 ، أردن: دار الجامد للنشر و التوزيع، 2016) ص 131.

3- حمد محمد، عباس محمد علي، " ظاهرة الفساد المالي و الإداري و دورها في تحجيم الإقتصاد العراقي لعام 2003 " مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية و السياسية "، العدد الثالث، العراق 2016 ص 743.

4- العلجة حاجي، " الفساد المالي و الإداري أسبابه و أثاره مع الإشارة لواقع الجزائر"، يوم 03/[2022/04 على الساعة 21:59 http://www.ehssed.net.ht

المطلب الثاني : أسباب الفساد الإداري ومظاهره

I- أسباب الفساد الإداري

الشكل رقم 01: يمثل أسباب الفساد الإداري

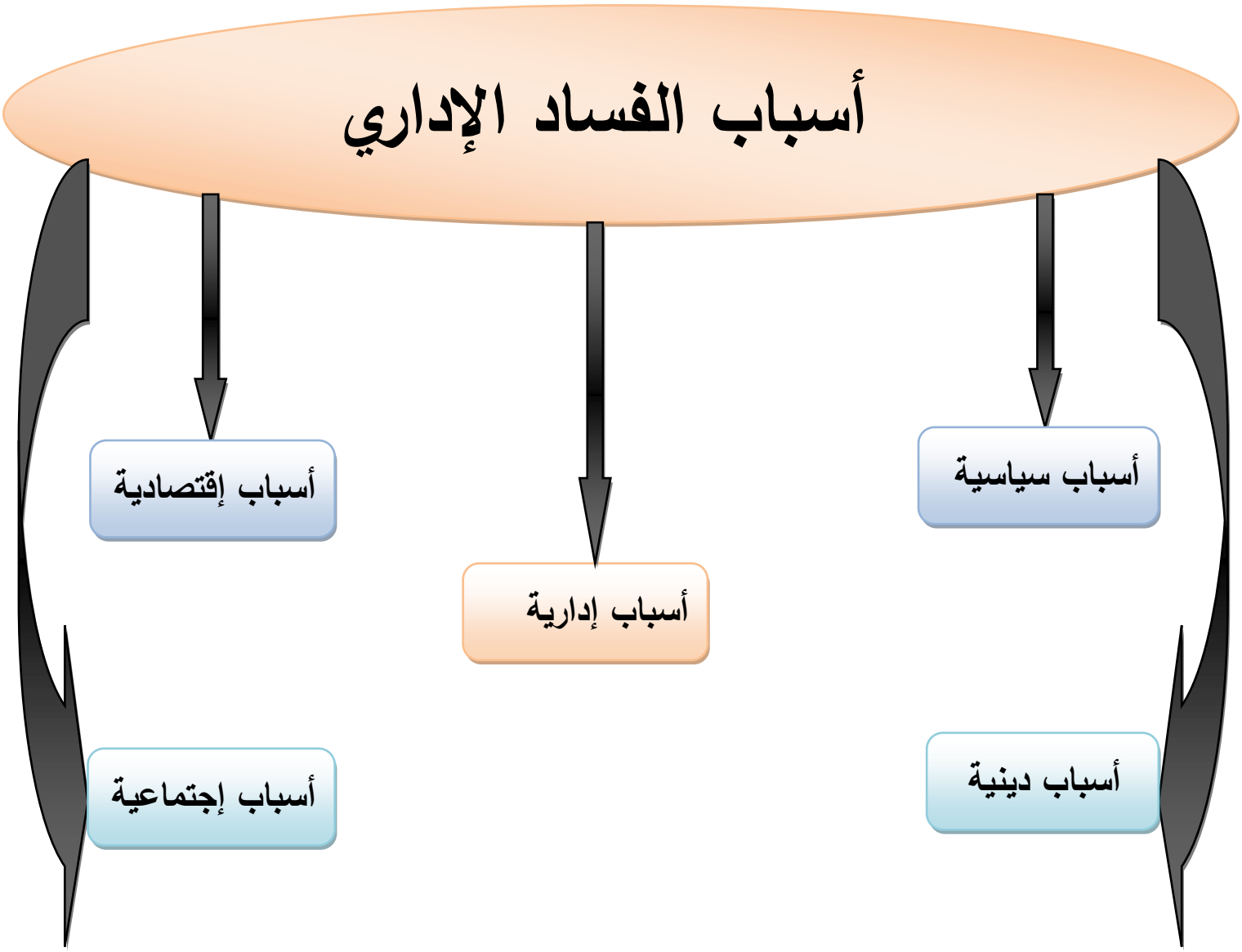

المصدر: من إعداد الطالبة

✸ **هناك العديد من الأسباب المؤدية للفساد الإداري ونذكر منها:**

أ/ الأسباب السياسية:

– المتمثلة في مجموعة النقاط التالية:

• غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي: حيث حدث مايعرف بأزمة المشاركة السياسية و تزامن ذلك مع أزمة الشرعية، فقط حرم العديد من المواطنين الجزائريين من المشاركة و المساهمة في الحياة السياسية و كانوا مجرد أداة للتعبئة و ليس للمشاركة، و الهدف من ذلك الإستحواذ على القاعدة و حماية خيارات النظام السياسي و مواجهة أي محاولة للمساس به في ظل الأحادية الحزبية. [1]

• غياب الدرجات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات الجتمع المدني و ضعف الإعلام والرقابة و يرى البعض أن ضعف العلاقة بين الإدارة و الأفراد من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري. [2]

• عندما يكون النظام السياسي فاسدا من الأساس فالطبيعي أن يصل الفساد إلى المؤسسات ، حيث تنتشر المحسوبية و الوسطية تلقائيا ، فضلا عن تدخل رؤساء الأحزاب و المسؤولين في سير الأمور ، و في القرارات داخل المؤسسات.[3]

1– عبد الغني دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة : الإقتصاد و المجتمع السياسي ، ط 1 ، القاهرة : دار الفجر للنشر ، 2004 ص216.

2/ أمير فرج يوسف ، مكافحة الفساد الوظيفي و علاقته بالجريمة على المستوى المحلي و الإقليمي و العربي و الدولي ، ب ط ، دار المكتب العربي الحديث ، 2010 ص 112.

3– الفساد الإداري كمفهومه ، و أنواعه ، و أسبابه ، و طرق مكافحته ، تم تصفح الموقع : 2022/03/17 على الساعة 22:15.
https://www.annajah.net

• عدم إستقلالية القضاء و هو أمر مرتبط أيضا بمدأ الفصل بين السلطات ، إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة و الديمقراطية إستقلالية القضاء عن عنل و أداء النظام السياسي تتمثل في الحكم الصالح و الرشيد فإستقلالية القضاء مبدأ ضروري و هام يستمد أهميته منوجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل.[1]

• شيوع حالة الإستبدادالسياسي و الدكتاتورية في العديد من البلدان و لاسيما في الدول النامية يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة.[2]

ب/ الأسباب الإدارية:

و المتمثلة في :

• عندما تسوء الإدارة، و بفتقد التنظيم و تتضاري الإختصاصات يصعب إنجاز المهام و المعاملات الإدارية ، مما يجعل الطريق مفتوحا أمام ظهور بعض الموظفين الفاسدين، ويعتبر عامل عدم تحديد الإختصاصات و توزيعها بدقة بين الموظفين السبب الأهم لإنحراف الإداري.[3]

• ضعف أنظمة الرقابة الإدارية و المساءلة و تعدد الأجهزة القائمةبها و الأساليب و التقليدية المستخدمة في الأجهزة الرقابية تعد من أهم اسباب الفساد الإداري خاصة في الجزائر.[4]

1- ياسر خالد بركات الوائلي ، " الفساد الإداري مفهومه و أسبابه و مظاهره ، http// :annabaa. Org/nbahame/nba80/010 يوم 2022/03/17 على الساعة 21:36.

2- خديجة مقبول الزهواني ، " الفساد الإداري و المالي في المؤسسات التعليم العلي ، الأسباب و سبل العلاج "، العدد الحادي و العشرون و الجزء 2 ، يناير 2012 " ص35.

3- سعيد بن محمد بن فهد الجهيري القحطاني ، "إجراءات الوقائية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية "، مذكرة ماجستير ، جامعة نايف: كلية الدراسات العليا ، الرياض ، 2005 ص81.

4- حاحة عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتورة جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013/2012 ص 80.

• نقص المعرفة الوثيقة بالعمل الإداري لدى المديرين و تخلف القيادات الإدارية، حيث يكون العمل يتطلب معرفة و مهارة تفوق معرفتهم و مهارتهم ، الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء العمل ، مما يؤدي إلى تفشي أنواع مختلفة من الفساد.[1]

• سيادة النمط الإستبدادي في الإدارة و القيادة ، الذي يترتب عليه تركز السلطات و الصلاحيات في قمة الهرم الإداري ، و الإعتماد على أساليب الترهيب و العقاب للمرؤوسين ، دون الإعتراف بالإنجازات الفردية للموظفين في العمل.

• تخلف نظم الحوافز و المكافآت و عدم قدرتها على تلبية متطلبات الموظف العام الحياتية و الإجتماعية و الإقتصادية، في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تمر بها فئات الموظفين العموميين في كثير من الدول، مما يؤدي إلى جنوح كثير من الموظفين إلى إرتكاب ممارسات مخالفة، للتعويض عن القصور في نظم الحوافز و المكافآت، من خلال تعاطي الرشوة و العمولة و الإختلاس.[2]

الأسباب الإقتصادية :

• التحول الغير المخطط و غير المدروس إلى إقتصاد السوق وعلاقات السوق في كثير من الدول التي إنبهرت بالنموذج إقتصادي الغربي الرأسمالي، و مايتطلب ذلك من إعادة ترتيب عناصر البيئة الإقتصادية المحلية على نحو يخدم هذا التحول .[3]

• عدم وجود رقابة أو نظام قانوني عقابي يروع المخالفين وإن وجد فهو غير فعال و يطبق على فئة دون أخرى.

1- السيد علي شتا ، الفساد الإداري و مجتمع المستقبل، د.ط ، القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2003 ص 51، 118.

2- أمال حنفاوي ، " العوامل المؤدية للفساد الإداري و المالي و مؤشرات قياسية عالمية " ، (مجلة إيلز للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2019) ص 120.

3- الطاهر بن ناعة، " دور القيادة الإداريةفي مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة: بلدية عين الحجل "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة ، جامعة المسيلة محمد بوضياف : كلية الحقوق ، 2015.

• ضخامة حجم الشاريع في القطاع العام و صرف مبالغ هائلة عليها و تشعب القنوات الإنفاقية مما يغري بعض المواطنين الطامعين في الكسب. [1]

• خلق قيود الإستيراد كنظام الحصص حيث يصبح الحصول على رخصة إستيراد عملا مربحا، لذا يعمد المستوردون بدفع الرشاوي للمسؤولين الحكوميين من أجل الربح.[2]

• البطالة و الفقر و تدني القدرة الشرائية حيث الفقر و البطالة يعتبران من أهم العوامل الإقتصادية التي تدفع إلى القيام باعمال الفساد .

• الشركات المتعددة الجنسيات لها تأثير كبير على الإدارة العامة في الدولةالتي تنشط بها هذه الشركات العملاقة ، فإرتفاع درجة المنافسة الدولية في الوقت الراهن جعل من الرشاوي و دفع العملات و التجسس الإقتصادي أدوات فعالة للحصول على الصفقات في مختلف المجالات.[3]

الأسباب الإجتماعية:

- الأثر السلبي للعادات و التقاليد الإجتماعية على سلوك الموظفين الإدالريين و المتعاملين ، تضعف الإهتمام بالوقت و عدم الإلتزام بالمواعيد و إستخدام أملاك الدولة لأغراض شخصية.
- الجهل و السذاجة وضعف الظروف الإجتماعية تتسبب في إقدام بعض الموظفين و المواطنين

1- مقدم مصطفى وحليمي وهيبة ، " الفساد الإداري و الحكم الراشد كوسيلة لمكافحته " ، الملتقى الوطني حول الإصلاح و التنمي الإقصادية (خميس مليانة : المركز الجامعي ، 2006) ، ص121.

2- شهيرة بن نية، "سياسة مكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، مذكرة شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019-2020، ص30.

3- خالد صابرين ، بن مرزوق عبير ، " جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري"، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد بوضياف مسيلة ن كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019 -2020 ص 34.

على التحايل و التزوير و إستغلال الإنتماءات العشائرية و الإقليمية و الطائفية في التعامل الرسمي للضغط على العاملين لتحقيق مكاسب بدون وجه حق.[1]

• ضعف الوازع الديني و الأخلاقي، حيث يعتبر الوازع الديني و الأخلاقي هو الرادع الأقوى و الأجدى من جميع العقوبات، فهو يمثل رقابة ذاتية على سلوك الأفراد و يوجهه نحو الخلق الحسن و السوك القويم.

• تدني المستوى التعليمي و الثقافي للأفراد، حيث أن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع تفتقر إلى الثقافة العامة، ناهيك عن الثقافة القانونية ، فجهل المواطن بلإجراءات القانونية، يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دائما تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة.[2]

الأسباب الدينية:

• يعد ضعف الأمانة من أهم ظهور الفساد في المجتمعات الإسلامية ، و قدم عظم الله تعالى شأنها، فبين أن عرضها على السموات و الأرض مابين أن يحملنها ، و لكن الإنسان حملها ظلوما و جهولا، كما قال تعالى في قوله: «إن عرضنا الأمانة على السماوات و الأرض و الجبال فابين أن يحملنها و أشفقت منها و حملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ».

• و للإسف هناك كثير من العاملين نشأوا في بيئة إجتماعية لا تهتم بغرس القيم و الأخلاق الدينية في نفوس الصغار، حتى أن المدارس و المعاهد التعليمية أصبحت لا تهتم تهتم بالمعايير الدينية و الأخلاقية ، و من ثم نجد أن الفرد لا يحترم هذه القيم وهذا ما يؤدي بدوره إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوتن وعدم المسؤولية و عدم إحترام القانون و الوقوع في الفساد .[3]

1- حميدش سميرة، "الفساد الإداري وتأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر". مذكرة ماستر ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017-2018 ص 51.

2- عصام عبد الفتاح مطر ، و أخرون الفساد الإداري ماهيته أسبابه ، مظاهره ، د. ط ،الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2015 ،ص23.

3- عادل عبد الله حمد ، " الفساد الإداري وأسبابه وعلاجه من المنظور الإسلامي " ، (مجلد 1 ، مجلة كلية العلوم السياسية ، العدد 56 ، 2018) ص424.

II – مظاهر الفساد الإداري:

الشكل رقم 02: يمثل مظاهر الفساد الإداري

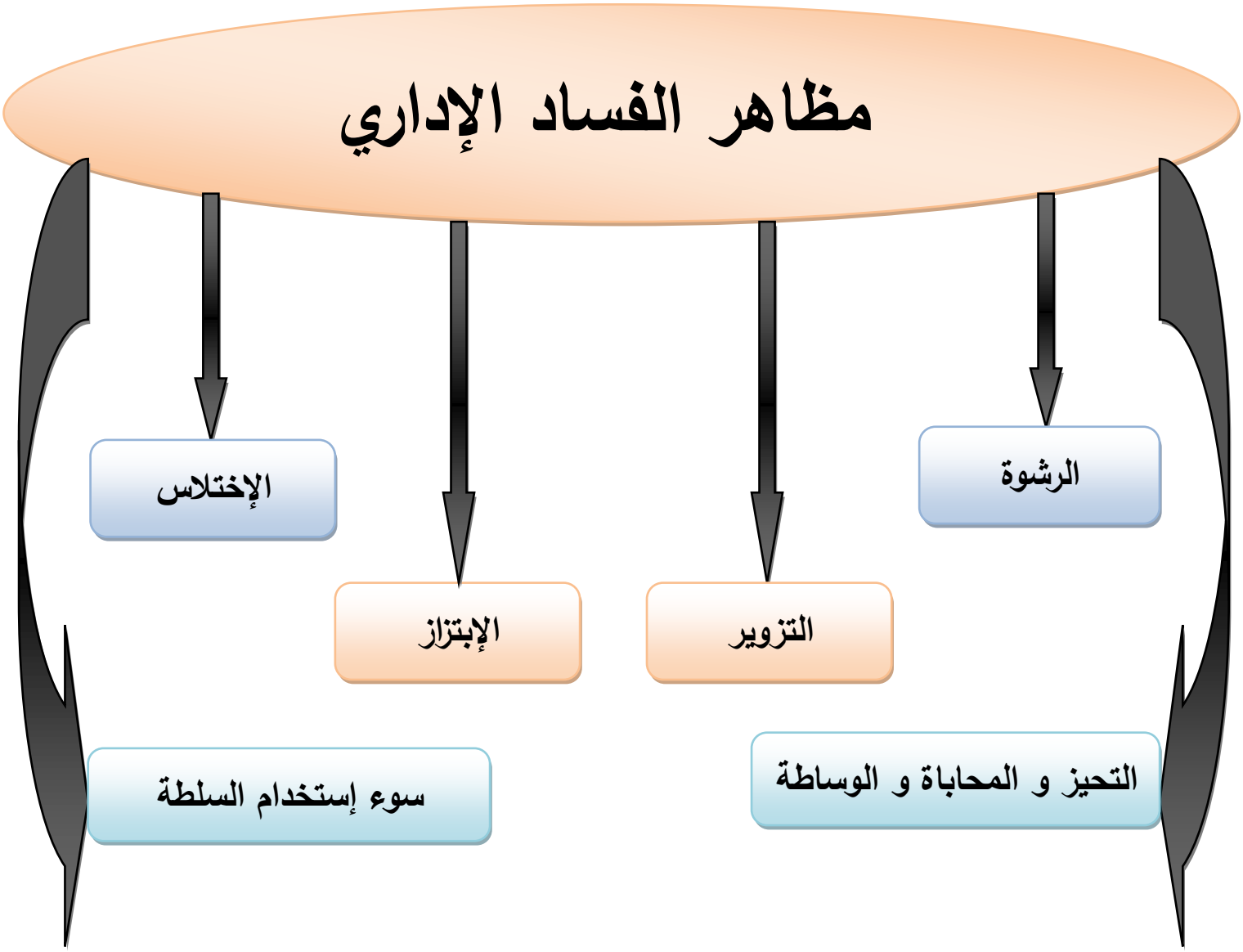

المصدر: من إعداد الطالبة

أ/ الرشوة:

يقصد بالرشوة لغة: الجعل ، و الجمع رشى و رشى ، ورشا رشوة: أعطاه الرشوة،و الرائش هو الذي يمشي بين الراشي و المرتشي ن فالرشوة أصلها من الرشاء الذي يتوصل به الماء و الراشي من يعطي الذي يعنيه على الباطل ، و المرتشي الاخذ و الرائش :الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا او ينقص لهذا .[1]

ومن الناحية القانونية نجد ان المشرع الجزائري قد عرفها من خلال القانون 01/06 في المادة 25 ومنه و التي تقضي بانه :"يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر سنوات (10) و بغرامة 2000.000 دج إلى 1000.000 دج .[2]

كما يقول جونار ميردال في تحليله للفساد الاداري في دول جنوب أسيا ،"إن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الاجهزة الادارية في هذه الدول , حيث تعاني كل الادارات الحكومية و الوكالات و الشركات العامة و مكاتب التصدير و ادارات الضرائب من انتشار الرشوة على نطاق واسع.بحيث يمكن القول إنه متى أعطيت السلطة إلى الموظف سيكون هناك مجال للرشوة و تعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد شيوعا و انتشارا و تأثيرا.[3]

1- عمر حماس، " جرائم الفساد المالي و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري" أطروحة دكتورة ، جامعة أبي بكر بلقايد وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017 ص 19

2- المواد 25 -27 من القانون رقم 06 – 01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية ، العدد 14 الصادرة 8 صفر عام 1427 الموافق ل 8 ماي 2006 ، ص 8.

3- بشير مصطفى ، الفساد الإداري : مدخل في المفهوم و التجليات ، (مجلة بحوث إقتصادية عربية مصر ، العدد 13 ، 2006) ص 127.

ب/ التحيز و المحاباة والوساطة:

هو نمط سلوكي ينطلق من دوافع عنصرية أو طائفية تقوم على التمييز بين المواطنين و بين المناطق أو بين شرائح المجتع و فئاته، و تؤدي إلى تفريق الصفوف و شق الوحدة الوطنية، و غرس العداء في النفوس و تأليب المواطنين بعضهم على بعض وإضعاف ثقتهم بنزاهة الادارة و عدالتها.[1]

وتعني المحاباة ,تفضيل جهة أخرى في الخدمة تعتبر وجهة حق للوصول على مصالح معينة أي التحيز,أما الوساطة فتعني التدخل لصالح فرد أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل و الكفاءة , تنتشر هذه الظاهرة في المجتمع الدولي بشكل عام ولكنها متأصلة في وجودها في العالم العربي بشكل خاص,نتيجة عدم وجود نص قانوني صريح و واضح يجرم أو يمنع هذه الظاهرة من الانتشار.[2]

ج/ سوء استخدام السلطة

ومن صور ذلك ,كتقديم الخدمات الشخصية و تسهيل الأمور و تجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسؤولين ما يطلب منهم.[3]

وسوء استخدام السلطة ليس بالأمر الحديث بل وجد منذ عصور خلت , غير أن هذا الانحراف نجده مرتبط بالسلطة نفسها,فالسلطة لها حدود معينة وتجاوز هذه الحدود يعني اساءة استعمالها.[4]

1- محمد صادق ، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه و ابعاده مختلفة ، ط1 ، القاهرة – مصر: المجموعة العربية للتديب و النشر، 2014 ص 25.

2- جيلاني حنان ، الحكم الرشاد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، مذكرة شهادة ماستر ، جامعة مسيلة : كليةالحقوق : 2014/2013 ص57.

3- بوعزة سعيدة ، الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الإدارة المحلية الجزائرية ، (مجلة معالم للداراسات القانونية و السياسية ، المجلد 2 ، العدد 3 ، د. س. ن) ص95.

4- حاحة عبد العالي ، مرجع سابق ذكره ،ص 404.

د/الاختلاس:

يقصد بالاختلاس الأخذ و الاستلاء على الشيء بعنصريه المادي والمعنوي بدون رضا صاحبه ,و تحدث وقائق الاختلاس في القرارات الحكومية و الشركات المالية و التجارية و الجامعات و جمعيات المجتمع المدني .[1]

فالاختلاس هو استلاء الموظف العام على المال الذي أتمن عليه و هذا من خلال سلطة الوظيفة,فهو خيانة الأمانة في الخفاء دون أن يراه أحد, فالاختلاس من أبشع صور الفساد في الوظيفة العامة و هو من الانحرافات الكبيرة المنحلة بالأمانة و الشرف.[2]

هـ/التزوير

يعتبر التزوير من مظاهر الفساد الاداري التي تعرف انتشارا كبيرا في الوقت الحالي ,بعد أن أصبحت كل المعاملات و العقود و التعاملات بين مختلف الأجهزة الادارية و الأفراد تعتمد على الكتابة من خلال الوثائق و المستندات الرسمية و النقود الورقية و اختفت بذلك الطرق القديمة التي كانت تعتمد على السماع و المشاهدة.[3]

و/ الإبتزاز:

هو رض الحصول على مال من الأشخاص منتهزا منصبه الوظيفي في تكليف الموظفين العاملين تحت إدارته مقابل تنفيذ مصالحه ، فيقوم بهذا إستغلالا لحلجة العمال و الناس إليه خاصة إذا كان موظفا في مستوى عالي يحتاجه عامة الناس فيسيئ لسطاته المخولة إليه، و يقوم بإبتزاز الناس مستغلا سلطاته و حاجاتهم إليه.[4]

1- مرجع سابق ذكره ، حميدش سميرة ، ص21.

2- نورانية محمد الشهري ، "تطبيق إقرار الذمة المالية و دوره في مكافحة الفساد و حماية النزاهة في المملكة العربية للعلوم الإمنية" ، رسالة ماجستر جامعة نايف الربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، 2014 ص23.

3- جمال بوزيان رحماني ، " الفساد الإداري وآثاره على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي ، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة دكتورة . جامعة حسيبة بوعلي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير ، 2016 ، ص80.

4- مرجع سابق ذكره ، حميدش سميرة ، ص23 .

المطلب الثالث : آليات مكافحة الفساد الإداري

I- دوليا:

1/ الإتفاقية الدولية لمكافحة الرشوة 2003 :

• تم إبرام هذه الإتفاقية عام 2003، إنظم إليها جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، إلى جانب إلى جانب إنضمام خمس دول أخرى و أساس هذه الإتفاقية تحديد الإطار القانوني لتحريم الرشوة على الموظفين الرسمين في الدول الأخرى.

و من أهم هذه مبادئ الدولية التي تضمنتها الإتفاقية في مجال مكافحة جريمة الرشوة :

1-التشاور بين الدول الأعضاء في الإتفاقية و تبادل المساعدات القانونية بشأن مدى فعالية أنظمتها القضائية في مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب و إلتزامها بتعديل قوانينها بما يكفل إعتبار رشوة المسؤولين الأجانب جريمة خاضعة لقانون تبادل المجرمين و الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية.

2-إعتماد الدول الأعضاء بالمعايير التي تستخدمها منلشفافية الدولية ، بما يتعلق بالمحاسبة و التدقيق و الإفصاح المالي و مسك الدفاتر و العمل على منع الممارسات غير السليمة في شركاتها و كل ما يتعلق بجريمة رشوة المسؤولين الأجانب أو إخفاء عمليات الرشوة على أم تقوم كل دولة عضوة بتوقيع العقوبات الإدارية والمدنية و الجنائية الملائمة على الشركات و الرادعة لها في هذا المجال.

3- على كل دولة عضوة في الإتفاقية إخضاع تحقيقاتها و محاكماتها لقوانينها الوطنية وتوقيع العقوبات الرادعة على من تم إدانتهم في جرائم الرشوة ، و إتخاذ كل مايلزم من إجراءات لحجز و مصادرة ممتلكات المذنبين. [1]

1- عتيقة بلحيل ، الفساد الإداري على المستوى المحلي ، (مجلة الحقوق و الحريات ، العدد الثاني ، مارس 2016) ص 491.

2/ الجهود الإفريقية لمنع و مكافحة الفساد :

✸ هذه الجهود كانت بدايتها في واشنطن في 23 فيفري 1999، عندما إجتمع التحالف العالمي من أجل إفريقيا لأجل مناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد الذي أختتم بإصدار مبادئ غير ملزمة بمكافحة الفساد (25 مبدأ)، من قبل الأعضاء الأحد عشر في التحالف المذكور ، غير أن أهم إنجاز للدول الإفريقية في مجال التصدي للفساد وهي إتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع مكافحة الفساد من طرف رؤساء و حكومات الدول الإفريقي ، بمابوتو في جويلية 2003. [1]

3/ دور منظمة الشفافية العالمية في مكافحة الفساد :

✸ تم تأسيس هذه المنظمة منذ عام 1995 ، تحت شعار الإتحاد العلمي ضد الفساد و قد إرتكز عمل هذه المنظمة على جملة مبادئ و قواعد كان أهمها هي :

1-الإهتمام بمادئ الديمقراطية و اللامركزية و الشفافية و المساءلة على المستوى محلي و تجاوز الإنتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة والحكم.

2-إدارك أن مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعدية الحدود الإفريقية والإقليمية لكل دولة ، فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تللك الظاهرة.

3- التسليم بوجود لأسباب علمية (مادية) و أخلاقية (معنوية) تقف وراء ظاهرة الفساد.

4- إعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم السياسيةو الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية داخل الدولة.[2]

وحسب مؤشر الفساد الذي تنشره المنظمة فقد كان ترتيب الجزائر التي دخلت ضمن هذا المؤشر إبتداءا من سنة 2003" حسب الجدول التالي:

1- بوسرة طيب ، "الفساد الإداري كعائق للتنمية في التشريع الجزائري" ، مذكرة ماستر ، جامعة مستغانم : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2020/2019 ، ص83.

2- محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق ، ص 150

الجدول رقم 01: يمثل ترتيب الجزائر حسب مؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية لمكافحة الفساد.

السنة	النقطة	الترتيب	عدد الدول المصنفة
2003	26	88	133
2004	27	97	145
2005	28	97	158
2006	31	84	163
2007	30	99	179
2008	32	92	180
2009	28	111	180
2010	29	105	178
2011	29	112	182
2012	34	105	174
2013	34	94	177
2014	34	100	174

1- بوشريط محمد، " الفساد الإداري و أثاره على التنمية في الجزائر"، مذكرة ماستر جامعة د. طاهر مولاي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014 ص 88، 89.

3/ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :

✸ هي إتفاقية متعددة الأطراف تتفاوض بشأنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، هذه هي أول صك مكافحة فساد دولي ملزم قانونا ، تظم الإتفاقية 71 مادة مقسمة إلى 8 فصول على أن تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد و التي قد تؤثر على القوانين و المؤسسات و الممارسات. و تهدف هذه

الإجراءات إلى منع الفساد و تجريم بعض التصرفات و تعزيز إنفاذ القانون و التعاون القضائي الدولي و توفير آليات قانونية فعالة لإسترداد الموجودات و المساعدات التقنية و تبادل المعلومات و آليات لتنفيذ الإتفاقية بما في ذلك مؤيمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[1]

4/ جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد :

✸ يسدد البنك الدولي الذي أعلن خملة ضد ما أسماه « سرطان الفساد » على ضرورة تكامل الجهود الوطنية و الدولية هذا المجال ، وقد بادر البنك الدولي إلى وضع إستراتيجية نشاطه في مجال مكافحة الفساد تتضمن أربع محاور رئيسية هي كالأتي:

1- منع أشكال الإحتيال و الفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك .

2- تقديم العون الدولي للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد لاسيما مايتعلق بتصميم برامج المكافحة و تنفيذهاز

3- تقديم العون و الدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

4- إعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجلات رسم إستراتجيات المساعدة و تحديد شروط الإقراض و معاييره .[2]

1- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

https://ar.m.wikipedeia.org تم تصفح يوم 2022/03/29 على الساعة 17:27.

2- د. شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والماليفي المملكة العربية السعودية " دراسة مقارنة" جامعة شقراء المملكة العربية السعودية. ص23.

5/ الإعلام:

تتحمل وسائل الإعلام المقروءة و المسموحة و المرئية مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بأشكاله كافة على إعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية ,و بالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع و تحافظ على مصالحه الوطنية.[1]

وبناءا على ذلك يقوم الاعلام بمراقبة أداء السلطات الثلاث,و كشف فسادها للرأي العام وأكثر ما يزعج الأنظمة المستبدة ، تسليط الضوء على ممارساتهم الفاسدة ،و من ثم يقومون بتكميم الأفواه ، و تعقب الصحافيين و الإعلاميين الذي يسببون لهم إزعاجا ، بل وصل الأمر إلى تأمين كل الوسائل الإعلامية ، إضافة إلى الإعلام الحكومي تابع للنظام.[2]

6/ القضاء:

إن للقضاء دور جوهري في مكافحة الفساد من خلال جوهر مفهوم القضاء وما يحمله من مبادئ سامية وما يفترض من نزاهة و موضوعية في الأشخاص المكلفين بالقضاء ، فيعد القضاء في حقيقة الأمر صمام الأمن لحماية المجتمع من الفساد أي كان نوع هذا الفساد ، وذلك بما يمتلكه من قدرة على ردع الفاسدين و المفسدين ، وكذلك القدرة على توضيح أوجه الغموض في القوانين و التنظيمات و إلزام الأفراد و المؤسسات و أعضاء الحكومة ورجال السياسة والقانون بها.والقضاء الجنائي يلعب دورا هاما بإعتباره قضاء زجر و ذلك بالضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه المساس بالمال العام إختلاسا أو تربوحا أو مجمالة للأخرين بل وأيا كان موقعه في السلطة أوصلته برجال السلطة فالدولة الحق تبنى بواسطة نظام قضائي مستقل و فعال ، وأي بلد يتوفر على عدالة مشوبة بالكثير من الإختلالات لا يمكنه ضمان التسيير الديمقراطي لمؤسساته .

1- الإئتلاف من أجل النزاهة و المسائلة ، النزاهة والشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد ، (د.ب.ن : د.د.ن ، ط 4، 2016) .

2- د. جمال ناصر ، دور الإعلام في كشف الفساد وفضح المستبدين

hhtps://www.Turkpress.com تم التصفح 2022/04/05 على الساعة 15:43 .

و في مثل هذا السياق يفقد المواطنون الثقة في منتخبيهم ،ويتم الإضرار بالعدالة بصفة جدية، ومن شأن هذه الوضعية أن تمهد الطريق للرشوة مع كل الأثار الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية المترتبة عنها.

و عليه كان من الضروري البحث عن مقومات فعالية أجهزة القضاء المختصة بقضايا الفساد هذه المقومات التي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

1- نزاهة القضاة و رجال النيابة العامة: لقد أولت المادة 11 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية خاصة بتدابير النزاهة و درىء الفساد بين القضاة ورجال النيابة العامة وجواز وضع قواعد بشأن سلوكهم تأسيسا على أهمية إستقلال القضاء و النيابة العامة ، و ما لها من دور حاسم في مكافحة الفساد ، ويلزم التدقيق في إختيار القضاة ورجال النيابة حتى يكون كل منهم عصيا على الفساد والإفساد لايخضع إلا لضميره والقانون.

2- كفالة إستقلال القضاة و النيابة العامة عن سائر سلطات الدولة و حيدته و موضوعيته بحيث لا يجوز ممارسة أي سلطة من شأنها تدخل في الإجراءات القضائية ، لدى التحقيق و المحاكمة في جرائم الفساد أيا كانت مواقع المتهمين أو مناصبهم و قد جاء إعلان المبادئ الاساسية في شأن إستقلال القضاء التي تبنتها الجمعية العامة للأم المتحدة بقرارها الصدارين في 29 يناير و 13 ديسمبر من سنة 1985 مؤكدا بوضوح أن القضايا التي تدخل في إختصاص السطة القضائية ينبغي الفصل فيها بطريقة محايدة.

3- الصلاحية المهنية الخاصة بالقضاة ورجال النيابة العامة : فقد حرصت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، على إلزام كل دولة طرف بأن تتخذ مايلزم من تدابير لضمان وجود متخصصين في إنفاذ قوانين مكافحة الفساد يستطيعون أداء وظائفهم بفعالية مع وجوب حصولهم على التدريب المناسب لأداء مهامهم.[1]

1- بن عودة حورية ، "الفساد وآليات مكافحته في إطار الإتفاقيات الدولية و القانون الجزائري" ، مذكرة دكتورة ،جامعة سيدي بلعباس : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2016/2015 ، ص 324- 325.

4- سرعة المحاكمة : وذلك إستجابة لمقتضيات المصلحة العامة في جرائم الفساد على وجه الخصوص التي تقتضي سرعة الفصل في الدعاوى الجنائية و توقيع العقاب الملائم في حالة الإدانة تحقيقا لردع العام و هو من أهم وسائل مكافحة الفساد ، ومن جهة أخرى فإن سرعة المحاكمة في هذا النطاق تحقق المصلحة العامة للمتهم.

5- إنشاء هيئة تحقيق و محاكم مختصة تتولى إجراءات الملاحقة القضائية في قضايا الفساد وذلك حتى تتمكن من مواجهة جادة لأشكال الإجرام المعاصر، و التي تمثلت في ظهور صور حديثة لأنشطة إجرامية في مجال الفساد و تطورا هائلا في أساليب إرتكابها بإستخدام أحدث التقنيات العلمية.[1]

7/ دور المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورا هاما في المساهمة في مكافحة الفساد وذلك من خلال :

- **التوعية الإجتماعية :** لقد أصبح الفساد ظاهرة عادية الإنتشار في أوساط المجتمع ، ينظر للفاسد على أنه شخص قوي و ذكي إستطاع أن يحقق مكاسب شخصية بإستغلال سلطته ، فإنتشرت هذه المفاهيم الخاطئة وتغلغلت في البنية الثقافية للمجتمع ، و عليه فإنه يجب على المجتمع المدني أن يخلق ثقافة مناهضة للفساد و معززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع ، و القيام كذلك بحملات تحسيس لشرح مخاطر الفساد و آثاره المدمرة على التنمية ، و القيام بأنشطة إعلامية و تفعيل دور رجال الدينفي الوعظ و الإرشاد و كشف و إبراز آثار الفساد على المجتمع وحرمته.
- **تأمين مساءلة الحكومة :** يسعى المجتمع المدني في مطالبته بمساءلة الحكومة لأنها أولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة لكي تصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة و الإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية و وسائل الإعلام. [2]

1- بن عودة حورية ، مرجع السابق ، ص 325 – 326 – 327 – 328 .

2- شهرة بن النية ، مرجع سابق ذكره ، ص 94.

• **تعرية و فضح الفساد :** يكون ذلك من خلال الرقابة و التقييم لكافة أعمال القطاع العام و الخاص في الدولة، و الكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط و مراقبة الإنتخابات و مستوى تنفييذ القوانين ونشرها، و المطالبة و الظغط من أجل تفعيل مبدأي المسائلة و المحاسبة.

• **التنسيق و بناء التحالفات مع المنظمات الدولية:** من خلال إنشاء الشبكات المحلية و الإنظمام إلى الشبكات الإقليمية و الدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد و يكون ذلك بالقيام بعنليات تبادل المعلومات وز التجارب و الخبرات ورسم الخطط و تنفيذ البرامج المشتركة.[1]

• **تقديم النموذج: حيث لايمكن** لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد و هي تعاني منه بل يجب تقديم نموذجا في تطبيق مبادئ الحكم الجيد و الإدارة الرشيدة و ذلك بتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية و المالية و تحرير المعلومة الخاصة بها و بناء منظماتها البناء المؤسسي بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد مع القبول بالخضوع للرقابة من قبل ممولي مشاريعها و الخضوع للقضاء في حالة إتهامها بالفساد.

• **إعداد البحوث والدراسات :** و التي من خلالها تسلط الأضواء على أسباب و دوافع الفساد في القطاع العام و الخاص مثل البيروقراطية و إزدواجية الإختصاصات و تدني مستوى الأجور ... ، و دراسة القوانين بهدف تطويرها و تحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد و ظواهره و أساليبه ، وبما يوائم الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.[2]

1- شهرة بن النية ، مرجع سابق ، ص94 .

2- عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سابق ، ص421 .

II- محليا :

1- مجلس المحاسبة:

• يعرف مجلس المحاسبة على أنه: هيئة رقابية بعدية على الأموال سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو إقتصادية. [1]

• أنشأ بموجب المادة 190 من الدستور 1976، و ظهر إلى الوجود ميدانيا عام 1980 حيث تم منحه صلاحيات متعددة، غير أنه عرف العديد من التغيرات و الإصلاحات منذ إنشائه و بما يتعلق بوظائفه و صلاحياته، من أهم هذه الصلاحيات مايلي:

• أ/ ترقية إجبارية تقديم الحسابات و تطوير شفافية تسيير الأموال العمومية.

• ب/ تشجيع الإستعمال المنظم و الصارم للموارد و الوسائل المادية و الأموال العمومية.

• ج/ تعزيز الوقاية و المكافحة من جميع أشكال الغش و الممارسات غير القانونية أو غير الشرعية.[2]

2- **المفتشية العامة للمالية** : هيئة رقابية أنشأت عام 1980 ، بموجب المرسوم الرئاسي 80 -53 الذي تم تعديله بموجب المرسوم الرئاسي 92-78 ، كما أدخلت عليه تعديلات جوهرية بموجب المرسوم 08- 272 ، مهام المفتشية العامة المالية هي الرقابة على التسيير المالي و المحاسب للدولة و الجماعات المحلية الإقليمية و الهيئات و الأجهزة و المؤسسات ذات الطابع الصناعي التجاري.[3]

1- حمزة خضيري ، " الوقاية من الفساد و مكافحته في إطار الصفقات العمومية "، (مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع ، 2012) ص 182.

2- محمد الصديق بن يحي ،" الفساد الإداري و تأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر" مذكرة ماستر ، (جامعة جيجل كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018) ص88.

3- السيد ع. معزوز ، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته http://www.ocrc.gov.dz تم التصفح يوم 2022/03/14 على الساعة 18:24.

مكافحة الفساد في ظل القانون رقم 01/06 :

واجه المشرع الجزائري آفة الفساد الإداري بوضع قوانين و أوامر متعددة ومستحدثة في مجموعة القوانين المعاصرة، وهذا ماجسده القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم بالقانون رقم 15/11 والذي جاءت قواعده منسجمة و متوافقة مع الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

أ-أهداف قانون الوقاية من الفساد ومكافحته:

حسب ما جاء في الباب الأول وفي نص المادة الأولى منه يهدف قانون الوقاية من الفساد ومكافحته إلى:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة و المسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين الخاص والعام.
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات وهذا في الباب الخامس منه.
- يهدف هذا القانون إلى بيان كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع منه)[1](.

ب/ مضمون القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته:

جاء قانون الوقاية من الفساد و مكافحته في ستة أبواب تضمنت في مجملها ثلاث و سبعون مادة ورد فيها ما يلي :

- **الباب الأول** : تناول الأحكام العامة من تبيان أهداف القانون و ضبط المصطلحات ، و تضمن هذا الباب مادتين الأولى و الثانية.

- **الباب الثاني :** تضمن المواد من 3 إلى 16 و تناول التدابير الوقائية الخاصة بتعزيز النزاهة والشفافية في تسيير القطاع العام من توظي و تصريح بالممتلكات ، و إبرام الصفقات العمومية و تسيير أموالها ، و تدابير متعلقة بسلك القضاء في القطاع الخاص ، و تدابير منع تبييض الأموال.
- **الباب الثالث:** تناول الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته في المواد من 17 إلى 24 بدءا بإنشائها و نهاية بتقديم التقرير السنوي مرورا بنظامها الداخلي ومدى استقلاليتها.
- **الباب الرابع:** تم فيه تحديد هوية وصفة مرتكبي الجرائم ، و تضمن المواد من 25 إلى 56 و جاء فيه التجريم و العقوبات و أساليب التحري ، حيث تناول الأفعال المصنفة ج رائم فساد والعقوبات المقررة لها ، بدءا بالرشوة سواء رشوة موظفين عموميين محليين أم أجانب أم موظفي المنظمات الدولية أو في مجال الصفقات ، و اختلاس الممتلكات العمومية واستغلالها بطرق غير شرعية ، إضافة إلى التهرب الضريبي ، و كل طرق استغلال النفوذ و الإثراء الغير مشروع ، و إساءة إستغلال الوظيفة و التمويل الخفي للأحزاب السياسية.
- **الباب الخامس :** تضمن المواد من 57 إلى 70 و تناول التعاون الدولي و استرداد الموجودات ، و قد تم التطرق فيه للتعاون القضائي و التعاون مع المصارف و المؤسسات المالية ، كما تناول قضايا استرداد الممتلكات المحجوزة من أفعال الفساد و قضايا حجز و تجميد العائدات المتأتية من الجرائم ما بين دول الأعضاء في الاتفاقية.
- **الباب السادس :** تناول أحكاماً مختلفة ، و تضمن المواد من 71 إلى 73. [1]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 01/06 ، و المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، المؤرخ في 20 فيفري 2006، ط .1 ، ص 3-9.

4-الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته هي السلطة إدارية مستقلة لا تخضع لأي رقابة إدارية أو وظيفية و لا تخضع لمبدأ التدرج الهرمي الذي تتميز به الإدارة و الهياكل الكونة لها، كما تعتبر لجانا إستشارية و لا مرافق عمومية تقوم بدور فعال في مكافحة الفساد و تزداد فعاليتها عبر تكامل الجهود الدولية.[1]

و تضم الهيئة حسب المرسوم الرئاسي رقم 64/12 الؤرخ في 2012/02/07 المعدل و المتمم للقانون رقم 413/06 المؤرخ في 2006/11/22 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كيفيات سيرها : مجلس يقظة و تقييم يتشكل من رئيس و ستة (6) أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. تزود الهيئة لأداء مهامها بالهياكل التالية:

أمانة عامة

قسم مكلف بالوثائق و التحاليل و التحسيس

قسم مكلف بمعالجة التصريحات بالممتلكات.

قسم مكلف بالتنسيق و التعاون الدولي.

و يمكننا توضيح الهيكل التنظيمي لهذه الهيئة في الشكل التالي:

1- بوشريط محمد، "الفساد الإداري و أثره على التنمية المحلية في الجزائر" ، مذكرة ماستر ، جامعة د . طاهر مولاي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2014/ 2015 ، ص 85

شكل رقم03: يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد [1]

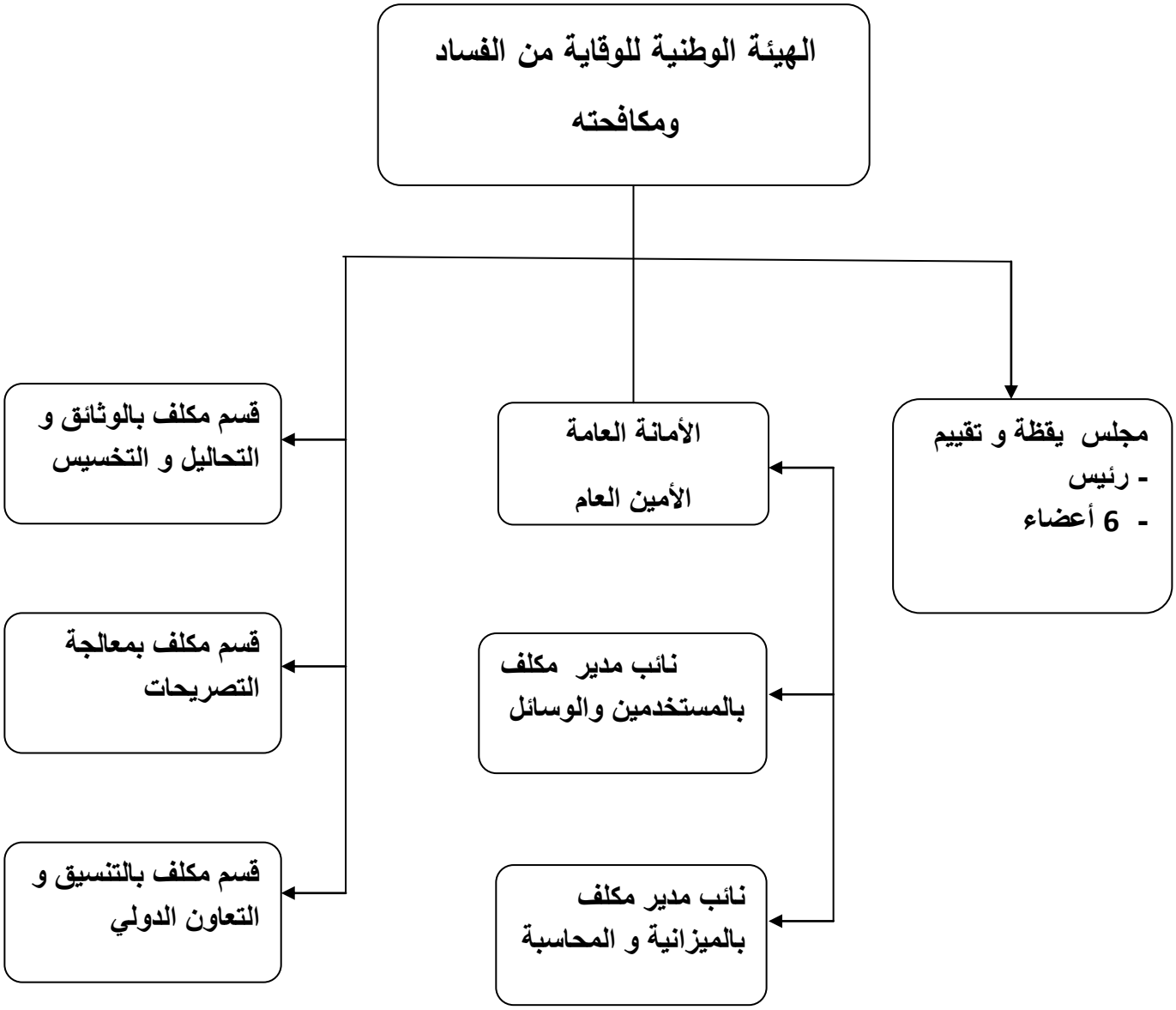

1- نفس المرجع ، ص 86 .

5- تشريعات ذات صلة بمكافحة الفساد الإداري:

• أصدرت السلطة التشريعية في الجزائر الكثير من التشريعات ذات صلة بشكل مباشر بالقانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، فيما يلي أهم هذه القوانين :

✓ **قانون العقوبات** : الصادر بموجب الأمر 156/66 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المعدل و المتمم، لاسيما بالقانون رقم 02/16 المؤرخ في جويلية 2016، و من القوانين الوقائية و الردعية ذات صلة بجرائم الفساد نذكر:

المادة 19: التي تنص على عقوبة كل موظف عمومي يتسبب بإهماله الواضح في سرقة و إختلاس أو تلف أو ضياع الأموال العمومية.

قانون الوقاية من تبيض الأموال: وهو القانون رقم 01/05 المؤرخ في 2005/02/06، إذ تعتبر جريمة غسل الأموال من جرائم الفساد.[1]

✓ **قانون الإجراءات الجزائية** : الصادر بموجب الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 جويلية 1966 المعدل و المتمم بالقانون رقم 2017/07 المؤرخ في 2017/03/27 ، حيث قام المشر الجزائري بإقرار نصوص إجرائية بموجب قانون الإجراءات الجزائية التي من شأنها العمل على تسهيل متابعة و رقابة و مكافحة كل الجرائم ذات الآثار الوخيمة على الدولة و المجتمع في آن واحد .[2]

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 01/06، و المتضمن قانون الوقاية من الفساد و مكافحته ، المؤرخ في 20 فيفيري 2006، ط 1، وزارة العدل ، أوت 2006 ، ص9.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 07/17 ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، المؤرخ في 27 مارس 2017 ، الجريدة الرسمية ، العدد 20 ، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2017 ، ص5.

✓ **الأمر رقم 03/06:**

المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية ، و تضمن في بابه الثاني مجموعة من النقاط و الخطوات التي تمكن من التصدي للفساد قبل وقوعه حيث جاء قانون الوظيفة العمومية ليلتزم الموظف بتأدية مهمه بكل أمانة ودون تحيز على أن يتسم في كل الأحوال بسلوك لائق و محترم ، إضافو إلى ذلك السهر على الحفاظ على الوثائق الإدارية وعلى أمنها، كما يلزم الموظف بالمحافظة على ممتلكات الإدارة في غطار ممارسة مهامه كم يمنع على الموظف طلب أو إشتراط أو إستلام هدايا أو هبات أو إمتيازات من أي نوع كانت وبأي طريقة كانت.[1]

5- البرلمان:

يقوم البرلمان بدور رقابي هام على أعمال السلطة التنفيذية و ذلك لتوجيه سياستها و أهداف المصلحة العامة و ضمان حسن تسيير الأموال العامة ، و تمتلك السلطة التشريعية في هذا المجال عدة آليات بمقتضاها تستطيع مساءلة أعضاء الحكومة فردا أو جماعيا أمام البرلمان للإستعلام أو الإيضاح أو الكشف عن أي قصور ،أو إنحراف في أداء الجهاز الحكومي و تتمثل الآليات فيما يلي :

الإستجواب – السؤال – لجان التحقيق .[2]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 03/06 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 16 جويلية 2006، ص 5.

2-بوسعيد رشيد، "تطور الأداء المؤسساتي الآليات مكافحة الفساد في الجزائر" ، مذكرة ماستر ،جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، 2014 ص38.

المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية .

حضي موضوع التنمية المحلية باهتمام كبير من قبل الباحثين و الاكاديميين ،و أصبحت غاية كل الدول أن تسعى إلى تحقيقها ، لأن المسؤولين أدركوا انه للوصول إلى التنمية الوطنية الشاملة لابد من تحقيق تنمية محلية ، و في هذا المبحث سنتعرف أكثر على التنمية المحلية من خلال التطرق إلى المضامين المختلفة لها ، من تعريفها ، مجالاتها ، أهدافها ،مبادئها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

✸ **عرفها الباحث** " آرثر دونهام" **Arthur Dunham** : التنمية المحلية ماهي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية فيالمجتمع و تنمية قدراته على تخقيق التكامل الإجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه و يقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين.[1]

✸ **و هناك تعريف أخر للأستاذ محي الدين صابر الذي يعتبرها:** " مفهوم حديث لأسلوب عمل إجتماعي و إقتصاديفي مناطق محددة يقوم على أساس و قواعد من مناهج العلوم الإجتماعية و الإقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكيرو الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا".[2]

✸ **كما تعرف التنمية المحلية على أنها:** تغير إجتماعيا موجها من خلال إيدولوجية معينة، و هي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل ، وشاملة و متكاملة على أبعادها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و البيئية والتكنولوجية.[3]

1- سلاوي يوسف ، "مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري" ، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر، 1 كلية الحقوق 2017-2018 ص26.

2- سعاد طيب ، "المالية المحلية و دورها في عملية التنمية " أطروحة دكتورة في القانون العام ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق 2008-2009 ص 203-204.

3- محمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية في الجزائر وتحدياتها (مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، عدد 04 ، 2010) ص30.

(الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.[1]

✸ **كما تعرف على أنها:** عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية (الريفية ، الحضارية، و الصحراوية) من خلال القيادات المحلية القادرة على إستغلال الموارد المحلية، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الإستفادة من من الدعم المالي و المعنوي ، و الحكومي ، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ،و دمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.[2]

✸ **و بشير عبد الباسط محمد حسن في تعريفه على أن التنمية المحلية :** كمدخل دف إلى إحداث تغيرات إقتصادية و إجتماعية و ثقافية مقصودة عن طريق الإستفادة من الطاقات و الإمكانيات الموجودة بالمجتمع و الإعتماد على الجهود المحلية و التعاون بينها و بين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الإحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم و إقتناع لا نتيجة فرض و إلزام.[3]

✸ **وقد عرفها الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد على أنها :** العملية التي يتم من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية لإنتقاء لمستويات المجتمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا و ثقافيا و حضاريا من منظور تعين الحالة لسكان تلك المجتمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية و في منظومة متكاملة.[4]

1- صالح محرز ، بلال مشعلي ، " نحو تشجيع الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإختيار إسترتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة" ، مجلة بحوث الإدارة و الإقتصاد ، العدد 1 ، الجزء 1 ، الجزائر ، 2019 ، ص20.

2- سعد الدين عبد الجبار ، عمر شلتائحة ، " التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكروتولوجيا التنمية المحلية في الفكر إقتصادي" ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية ، العدد 3 ، د.س.ن ، ص123.

3- منى جمال سلام ، مصطفى محمد علي ، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2015 ص 23.

4- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الإسكندرية ، دار الجامعية ، 2006 ، ص13 .

✸ **تعريف الدكتور فاروق زكي:** التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي ،وجود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية ،الاجتماعية ، والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعداتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما :

- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع.[1]

✸ **و كتعريف شامل للتنمية المحلية يمكن القول بأنها :** مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تنافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الحضارية للمجتمعات المحلية و إدماجها في المنظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة لتحقيق التقدم على المستوى القومي ، من خلال هذا التعريف نجد مفهوم التنمية المحلية يركز عنصرين أساسين هما:

1- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية ، ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم و نوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية.

2- توفير مختلف الحدمات و مشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة و الإعتماد على النفس و المشاركة. [2]

1- جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع ، الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2014، ص17.

2- محمد عبد الفتاح ، محمد عبد الله ، التنمية المجتمعات المحلية من تطور الخدمة الإجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص 34.

✸ **وفي الأخير يمكن القول أن التنمية المحلية :** فهي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية و الوحدات المحلية و إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة.

ومنه التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية عن طريق منظومة شاملة و متكاملة.[1]

1-عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ، ص13

المطلب الثاني : أهداف التنمية المحلية

1- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل و الميه و الكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات اساسا لعملية التنمية و لتطوير المجتمع المحلي .[1]

2- تحقيق الأمن الداخلي .[2]

3- جذب الصناعات و النشاطات الإقتصادية المختلفة بمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق و ينتج للأبناء مزيد من فرص العمل .[3]

4- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها.[4]

5- دراسة المجتمع و رسم سياسته العامة بالإصلاح من خلال رسم خطة للألويات و مواجهة المشكلات و تجسيد الحل التكميلي للمشاكل المحلية.[5]

6- تحقيق تنمية المجتمع المحلي ،التكامل بين الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية على المستوى المحلي و الحد من العزلة لبعض المجتمعات للإستفادة من البرامج التنموية.[6]

7- الزيادة في الدخل القومي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية ،لأنه يمثل العامل الذي يؤدي إلى تجسيد أبعاد التنمية ، فإرتفاع الدخل القومي يعني ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد و يعني تحقيق رغبات الأفراد.[7]

1- بن الطاهر حسين ، التنمية المحلية و التنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 24 ، 2012 ، ص456

2- عبد الوهاب غزالي ، "التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس" ، مذكرة تخرج نهاية الدراسة الوطنية للإدارة ، جامعة سيدي بلعباس : كلية 2006/2005 ، ص9.

3- خيضر خنفري ، " تمويل التنمية في الجزائر واقع و أفاق " رسالة دكتورة، جامعة الجزائر ، كلية 2011/2010 ، ص28.

4- بن طاهر حسين ، نفس المرجع ، ص 456 .

5- عبادة نريمان ، "دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية برج بوعريرج)" ، مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2013 ، ص 42.

6- هالة بن ساسي ، "المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية ، مذكرة ماستر" ، جامعة المسيلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013 ، ص 76.

7- مزاري محمد ، شروط تحقيق التنمية المحلية و أهدافها ، (مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي ، العدد 01، مارس 2017) ص 173 .

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية و مبادئها

1- مجالات التنمية المحلية:

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن ، به نحو التقدم و الإزدهار و تحقيق الرفاهية ، ويمكن أن تشمل التنمية المحلية النقاط التالية :

ا. التنمية الإقتصادية:

تعد التنمية الإقتصادية القاعدة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة،وذلك لأن التغير في الوضعية الإقتصادية للمجتمعات ينعكس مباشرة على الجوانب الاجتماعية و السياسية.

تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله و هذا ما يرفع نصيبه و مقدرته للحصول على السلع و الخدمات التي يحتاجها.

"يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها و مستوى المعيشة ككل لهذه المنطقة،فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع الغير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف افضل لتحقيق النمو الإقتصادي و خلق فرص العمل.

ويتحقق هذا النوع من التنمية عن طريق وضع مخططات الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الزراعي او الصناعي أو حتى في البنية التحتية القاعدية التي تسمح في ما بعد بتسهيل عملية الإنتاج و نقل المنتجات و الاستفادة منها بالطريقة المناسبة التي تحقق أقصى إشباع. [1]

1- ط . د. طبوش أحمد ، ط . د. كاتب محمد لخضر ، "واقع التنمية المحلية في ولاية بشار " مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية "، العدد الثاني/ ديسمبر 2017 ، ص91.

II. التنمية الاجتماعية و الثقافية.

إن الإنسان هو هدف التنمية و وسيلتها في نفس الوقت، و تجسيد التنمية الاجتماعية يمر من توفير كافة وسائلها لرفع مستويات المعيشة و إشباع حاجات المواطن المحلي و الوصول به إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية.

تعرف التنمية الاجتماعية بأ نها " تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات، التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية و البرامج الاجتماعية"

فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية و التي تعد أهم عناصرها ما يلي:

أ. التعليم:

لابد أن تتضمن برامج التنمية التعليمية زيادة عدد المتعلمين و رفع المستوى الثقافي للمجتمع و ذلك من خلال:

- إنشاء المدارس التي تساعد على تعليم الصغار و مكافحة الأمية بين الكبار.
- إنشاء المكتبات لتوسيع معارف المجتمع.
- استغلال أوقات الفراغ من أجل تدريب أفراد المجتمع على أعمال مهنية مختلفة تساعدهم في كسب دخل إضافي منها.

كما أن حفاظ المجتمع على هويته و تقاليده أمر ضروري من أجل تحقيق تنمية وفقا للميزات التي يكسبها، و لذلك فإن البرامج التعليمية يجب أن تكون مدروسة و مهيأة وفقا لاحتياجات الجتمع.

ب. الصحة:

لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية ، حيث أ نها تؤثر على العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة، و لتحسين الصحة في المجتمع يجب أن تهتم برامج التنمية بالنواحي الوقائية جنبا إلى جنب مع النواحي العلاجية.

ج. السكن:

يعد السكن من أهم احتياجات الإنسان منذ القدم، و قد تسبب النمو المتزايد للسكان في تفاقم أزمة السكن نتيجة الطلب المتزايد، حيث أن عدم توفر السكن تسبب في المزيد من المشاكل التي ساهمت في تفكك الأسر، أضف إلى ذلك صعوبة الزواج و هذا ما ترتب عنه الكثير من الآفات الاجتماعية من انحلال خلقي وإجرام بكل أنواعه ، لذا وجب الاهتمام ذا الموضوع و محاولة تنظيم الإسكان في المجتمع المحلي وفق خطط مدروسة و بجهود جادة.

III. التنمية السياسية.

تتمثل التنمية السياسية أساسا في تفعيل دور المجتمع المحلي من أجل المساهمة في شؤونه، و المشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المرجوة ، و حتى يتم ذلك يجب أن يكون الفرد في المجتمع المحلي مدركا لكل حقوقه و واجباته ، كما يجب أن يتمتع بحق التصرف و اختيار ممثليه الذين يراهم الأكفأ لخدمته، كما تتضمن التنمية السياسية دراسة التنظيم الرسمي للحكومة و الإدارة المركزية و المحلية و دراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم و العمل على تحسينها و تطويرها باستمرار.

IV. التنمية الإدارية.

إن التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة و تطويرها في كافة النواحي، فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط و التكامل بين أفراد المجتمع المحلي ، والثقة اللازمة بين الرؤساء و المرؤوسين وكسب تضامنهم، و القيادة الإدارية لابد أن تحوز رصيد عال من المعرفة والخبرة وأن تكون مواكبة للمستجدات في الإطار المنهجي و في الإطار التطبيقي وأن تكون على إدراك للمعطيات المحلية.

ولهذا فإن القيادات المحلية لابد أن تخضع إلى التدريب و التوجيه و التكوين باستمرار خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة. [1]

1- نفس المرجع ، ص 92 ،93.

2-مبادئ التنمية المحلية

إن جوهر التنمية المحلية هو تحريك وتحرير الطاقات وتنمية مهاارت وإمكانيات المواطنين وتوسيع خياارتهم لتحقيق رغبتهم الجماعية في حياة أفضل وأكثر رخاء ورفاهية ،من خلال إشباع حاجاتهم بإمكانياتهم الذاتية لذلك يجب أن تستند جملة من المبادئ قام بوضعها وتحديدها العديد من المهتمين والخبراء و بعض مراكز الدارسات وهيئة الأمم المتحدة نتيجة الممارسة والتجربة وهي:

1-**التوازن:** يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا، وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات ذات أوازن مختلفة وأولويات متباينة، بالمجتمعات المحلية الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية والهياكل الأساسية الاجتماعية أوازنا ثقيلة وأولويات مطلقة بالنسبة للقضايا الأخرى، فهذا المبدأ لا يعني بالتساوي وإنما بين درجة إشباع الحاجة منها في المجتمع كما يجب أن يوزع الجهد والبرامج على جميع نواحي القطر بما يضمن التوازن الجهوي والإقليمي والقطاعي.

2-**التنسيق والتكامل:** من اجل تجاوز صعوبات تحقيق أهداف التنمية المحلية وتجسيد برامجها ومشاريعها، لا بد من توفر جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة والمصالح والمنظمات القائمة على خدمة المجتمع ومتابعة عملية التنمية المحلية وتضافر جهودها وتكاملها في اتجاه واحد مشترك لتجنب ازدواج الخدمة أو تضاربها وتضاربها وتداخلها، إن هذا التنسيق هو الذي يمنع تبديد الجهود والموارد ويقلل من تكاليف التنمية ويوجد الولاءات والانتماءات ويغرس روح المبادرة والحماس للعمل الجماعي وتكون نتيجة نجاح جهود التنمية .[1]

3-**الشمول:** وهذا يعني ضرورة أن تكون النظرة واسعة بالنسبة للقائمين بمسألة التنمية من خلال الإهتمام بجميع جوانب الحياة ، فالتركيز على جانب و إهمال جوانب أخرى من شأنه إحداث خلل في نمو المجتمع.

1- هالة بن ساسي ، " المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية " مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة : كلية الحقوق و العلوم ، 2013/ 2014 ص 73.

مساهمة كل من يقيم في المجتمع المحلي سواء كان من الموطنين الرسمين أو القادة في المجتمع المحلي غير الرسمين، الذين لهم تمثيل واهتمام بقضايا المجتمع (منظمات المجتمع المدني) أو الأعيان أو رجال الأعمال وأصحاب الاختصاص العلمي والفني والثقافي أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط ومناقشتها وتنفيذها وتقويمها لان المشاركة تؤدي إلى أن تصبح المشاريع والبرامج أكثر واقعية وملامسة لتطلعات ورغبات المجتمع .[1]

5-التقبل و التوجيه: التنمية عملية تغيرية ، تجديدية تحديثية اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتقوم على أساس الإقناع و الإقتناع وبالتالي فهي تتطلب تقبلا من المجتمع و توجيها وتوعية من المشرفين على إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ، وعملية التقبل تتطلب من القائم على مسألة التنمية المعرفة العميقة والدقيقة الشاملة بالمجتمع الذي يعمل فيه من أجل التعامل الصحيح السليم مع القضايا التي تهمه والتمييز بين الفروق الفردية والاتجاهات الجماعية ، ومحاولة التقرب من فعاليات المجتمع وفتح مجالات الحوار والنقاش معهم حول القضايا التي يريد مباشرتها دون فرضها بالقوة أو اللامبالاة ، وبهذا العمل يستطيع توجيه المجتمع نحو الأهداف التي يرغب في تحقيقها وتغيير مواقفهم وكسب مساندتهم ونقلهم نحو التغيرات التي يريد إحداثها وهوما تؤكد عليه منظمة الأمم المتحدة بأن تكون برامج التنمية معبرة عن الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي والتي يشعر بها أبناؤه ويعبرون عنها صراحة .

5-**الاستعانة بالخيارت والتجارب:** القائم بعملية تنمية المجتمعات المحلية تواجهه العديد من المشكلات والتحديات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والمهنية التي تتطلب جهودا جماعية وموارد مادية لا تتوفر لديه وقد لا تقدر عليها المصالح والهيئات الحكومية التي تعمل معه وتحت تصرفه، وبالتالي فهو بحاجة إلى جميع الجهود والمساعدات المالية والفنية لذلك يتوجب عليه الإستفادة من كل القطاعات والهيئات المتخصصة وإشراكهم في العملية التنموية .

1- محي الدين صابر ، قواعد التنمية الإجتماعية ، مجلة المجتمع ، العدد 2 ، 1993 ، ص71.

وقد وفرت السلطات المركزية للجماعات المحلية كافة الهيئات والإطارات من جميع القطاعات وجعلتهم تحت تصرف المسؤلين المحليين، كما سمحت التشريعات للسلطات المحلية أن تستفيد من خبرتها وتجربتها، كما وفرت وسائل الاتصال الحديثة للتواصل العالمي والإستفادة من تجارب الدول الناجحة .

6- **التقويم:** يعتبر عنصرا و مبدءا أساسيا لكل عملية ونشاط و وظيفة إدارية، وأداة مهمة لخلق الطموح والدافعية، والتقويم ينبغي أن يكون بصفة دائمة ومستمرة وملزمة وجدية ، للتأكد من نجاح العمل ومعرفة نقاط الضعف والقوة، والتحديات الميدانية وتحديد أسباب النجاح ومعالجة الأخطار وتذليل الصعوبات، ويرتكز التقويم على النقاط التالية:

- مدى التغير المعنوي الإيجابي الذي طرأ على المواطنين نتيجة اشتراكهم في عملية تنمية المجتمع.
- مدى التغير المادي الذي طرأ على المجتمع نتيجة ما تم إنجازه من مشاريع و مواقف وتقديم خدمات.
- مدى تناسب الإمكانيات والجهود المبذولة بالعائد منها أي المنفعة المحققة .

7-**التواصل والاستمارارية:** هو مبدأ إستدامة الجهود والتطلع للمستقبل والعمل المتدرج وعدم التسرع وبالتالي تجنب الأخطار وتجاوز عقبة رفض المجتمع لبرامج التنمية خاصة ما تعلق منها بالجوانب التجديدية ، وتمكن من تعود الناس على التغيرات الحديثة ، كما تعني المحافظة على الجهود والإمكانيات وإستقلالها بشكل عقلاني ولفترة زمنية طويلة تأخذ في الإعتبار حاجة الأجيال الحاضرة واللاحقة.[1]

1- هالة بن ساسي ، مرجع سابق ، ص 74 – 75.

المبحث الثالث : دور ظاهرة الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية في الجزائر.

. يعد الفساد الإداري أكبر عائق لعملية التنمية المحلية في الجزائر ، وذلك لما له من أثار و انعكاسات سلبية على مختلف المشاريع و البرامج التنموية و سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مدى تأثيره على التنمية المحلية ، حيث يظهر هذا التأثير في عدة مستويات : المستوى المالي ، المستوى الإداري ، المستوى الإقتصادي ، المستور السياسي .

المطلب 1 : على المستوى المالي و الإداري.

✸ **على المستوى المالي:**

يكون هذا التأثير من خلال إستغلال المسؤولين لمناصبهم لكسب الأموال العمومية ونهبها لتحقيق أغراضهم الخاصة و التي ينبغي أن تستغل وتسيير لإنجاز المشاريع التنموية ، ومن بين قضايا نهب المال العام قضية رئيس البلدية السابق لبوزريعة الذي قام بإختلاس الملايير، وهي فضيحة من العيار الثقيل تتعلق بالتلاعب بالمال العام ، عدم مراعاة قانون الصفقات العمومية، ومنح قطع الأراضي للمواطنين دون وجه حق بعقود ملكية مصادق عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي السابق لبلدية بوزريعة، و عملية التحقيق تعود إلى رسالة الموطنين تتعلق بعدم مطابقة أحد مشاريع تعبيد الطرق لقانون الصفقات العمومي ، و بناءا عليها تم فتح تحقيق في القضية، ليتم كشف فضائح بالجملة ، تتعلق بتجاوز قانون الصفقات العمومية خاة من حيث إنجاز المشاريع على مدار سنوات كاملة قضاها المير في منصبه.[1]

1- **بسمة جوادي ، "تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر 1999- 2014" ، مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015 ، ص 70.**

و تشير المعلومات أن هناك مشاريع لم تجسيدها على أرض الواقع، في الوقت الذي كشفت التحقيقات أنها مدونة كمشاريع تم إنجازها ، و هو مايعني أن أموال هذه المشاريع تم تقاسمها بين جهات مختلفة حسب التحقيقات المنجزة ، و كشف التحقيق أن هناك بعض مشاريع تعبيد الطرق ببلدية بوزريعة ،سجلت أن طولها حوالي 15 كلم تم تعبيدها ، غير أن الحقيقة تؤكد أن طولها 10 كلم ، وهو مايعني إستفادة المقاولين والمشرفين على بعض المشاريع و الموظفين في البلدية من مبالغ تتجاوز مليون سنتيم في كل مشروع بسبب الفرق المسجل و التلاعب في الوثائق و الإحتيال على القانون . وإنه من غير المعقول البلوغ درجة الإنفاق العمومي مبالغ فلكية منذ 1999 وإلى غاية 2009 دون تحقيق إقلاع تنموي حقيقي، و يكفي أن نذكر بأن الجزائر ضخت أكثر من 500 مليار دولار في الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى نهاية سنة 2013 قيمة برامج التنمية الخماسي في الجزائر (في وقت تشير فيه مؤشرات مدركات الفساد لسنة 2012 إلى إحتلال الجزائر المرتبة 105 من بين 176 دولة) لنعلم حجم الكارثة وقصة الغرق.[1]

✸ **على المستوى الإداري :**

ومن بين مظاهر الفساد الإداري التي تؤثر على التنمية المحلية في مستواها الإداري هي التسيب الإداري. فيمكن تعريف التسيب الإداري بأنه إهمال الموظف للواجبات المنوطة به و المنصوص عليها في القوانين و اللوائح و القرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية و سير العمل .[2]

وقد ساهم في ظاهرة التسيب الإداري و إرتفاع معدلاتها ترك الأفراد لأماكن العمل أثناء ساعات الدوام الرسمي بسبب اظطرارهم للخروج إلى الأسواق و مراكز التوزيع لتلبية حاجاتهم الضرورية التي تلزم المواطن بالحصول عليها .[3]

1- المرجع نفسه ، ص71.

2- سمارة نصير ، ظاهرة التسيب الإدراي في الجزائر ، د.ط ،الجزائر: منشورات المجلس ، 2005 ص27

3- التسيب الإداري مفهومه و أسبابه و أشكاله ،

https :hrdiscusson.com تم تصفح الموقع يوم 07/04/2022 على الساعة 12:40

ويبرز هذا التأثير كذلك من خلال إجراءات التوظيف في مختلف القطاعات التي تتم على أساس المحسوبية و الرشوة وليس على أساس الكفاءة ، و هذا يؤثر سلبا على الإدارة من حيث القرارات المتخذة ،حيث يغلب عليها طابع الشخصي و العشوائية و على الرغم من أهمية هذه القرارات المنتظر منها خدمة مصالح المواطنين ، و يؤثر القرار الإداري المتخذ من قبل هؤلاء على مصالح المواطنين إبرام صفقات عمومية لا تتطابق مع معايير الجودة أو القيام بمشاريع قد يكون مشروع بناء ،وهم ليسوا أهلا بها سواء من حيث الكفاءة أو الخبرة في هذا المجال ، مما قد تكون النتيجة ما الت إليه الجزائر من تدهور المشاريع التنموي على المستوى المحلي .[1]

المطلب 2: على المستوى السياسي :

مدى عقلانية صنع القرار ،يؤدي الفساد إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين ،في اتخاذهم للقرارات السياسية المهمة ، و التي تؤثر على مصير الأوطان و الشعوب ، مما يؤدي إلا إتخاذ القرارات السياسية المهمة من دون استشارة ، أو الاستفادة من أجهزة و مراكز البحث التي يمكن أن تقدم المعلومات المفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة ،و عن بدائل صنع القرار ، و عن تكلفة كل منها و النتائج المترقبة على أي منها.[2]

ضعف المشاركة السياسية ، فإن فقدان المواطن ثقته في الإدراة المحلية قائمة بسبب غياب الثقة أو بالأحرى فقدان شرعيتها يجعل هذا الأخير في حالة عزوف سياسي تام على كل الفعاليات السياسية التي أصبحت في نظرة عديمة الجدوى و غير قادرة على تغيير أو إصلاح الوضع الفاسد ،نتيجة قناعته بعدم نزاهة المسؤولين المحليين ، وأن الفساد منشرا في كافة الأجهزة المحلية في ظل التغييب المستمر للشفافية و المساءلة و الرقابة و حكم القانون .[3]

1- سمارة نصير ، مرجع سابق ، ص28

2- تمدرار سمية ،"الفساد الإداري و تاثيره على التنمية المحلية في الجزائر" ، مذكرة ماستر ، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2016-2017 ، ص108.

3- - حميدش سميرة ، مرجع سابق ، ص74.

المطلب 3:على المستوى الاقتصادي :

يعمل الفساد على إعاقة النمو الإقتصادي ، و ذلك للعلاقة العكسية بين كل من الفساد و الإستثمار ،و ذلك من يؤدي إلى تثبيت الإستثمار الأجنبي لأن الإستثمار الأجنبي يتجنب مناطق الفساد و يعتبرها ملوثة و خطرة وغير مضمونة .

كما يساهم الفساد في تدني كفاءة الإستثمار العام و إضعاف الجودة في البنية التحتية العامة و ذلك بسبب الرشاوي التي تعد من الموارد المخصصة للإستثمار و تسيء توجيهها و تزيد من تكلفتها كما يؤثر علر روح المبادرة و الإبتكار ، و يضعف الجهود لإقامة مشاريع جديدة.[1]

- يسهم الفساد الإداري بتوسيع الفجوة بين فئات ذات الدخل المرتفع ، و الفئات الفقيرة و من صور هذا التوسع لجوء الحكومة إلى فرض ضرائب تصاعدية ، مما يؤدي إلى الوصول إلى ظاهرتي الاستثناءات الضريبية ، و التهرب الضريبي .

– يزيد الفساد من تكلفة الخدمات و نوعيتها ، فينعكس سلبا على الفئات الأكثر احتياجا .[2]

–العجز في الميزانية المحلية و من أهم الاسباب ، ضعف التأطير و سوء إدارة الجماعات المحلية يعد من أهم الأسباب التي تؤثر سلبا على تنمية الموارد المالية المحلية ، و هذا راجع إلى مشكلة الكفاءات الإدارية و انعدامها على مستوى التسيير المحلي ، فالمنتخبون غير مهتمون بتسيير شؤون البلديات ، بل غالبا ما يكونون من بين الأشخاص الذين لا يملكون خبرة في التسيير و لا المستوى العلمي .[3]

1– عزوز علي، "الضغط الضريبي وأثره على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة ، جامعة الشلف، كلية الإقتصاد ، 2007–2008، ص 72.

2– تمدرار سمية ، مرجع سابق ، ص 104.

3– حميدش سميرة ، لودييني نوال ، مرجع سابق ، ص 70.

خلاصة الفصل الأول :

✸ تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لكل من الفساد الإداري و التنمية المحلية ، و قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية لكلا المفهومين من طرف الباحثين والمختصين ، و وجدنا أن هناك العديد من التعاريف ، و راجع ذلك لإختلاف وجهات النظر للباحثين حول مضمون المفهومين ، ففي البداية تناولنا الأسباب التي أدت إلى إنتشار ظاهرة الفساد الإداري و هي تتنوع من أسباب إجتماعية إقتصادية ، سياسية ، ومن ثم التعرف على مظاهره المنتشرة في الإدارة الجزائرية ، من رشوة و و إختلاس و محاباة ، بالإضافة إلى الوقوف على الآليات القانونية لمكافحة الفساد من المنظور الدولي كمنظمة الشفافية العالمية ، و المحلي المتمثلة في مجلس المحاسبة و قانون 01/06 ، و غيرهما .

✸ كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهداف و مجالات و مبادئ التنمية المحلية ، و ما مدى عرقلة الفساد الإداري سير التنمية المحلية، و منه نستنتج أن ظاهرة الفساد الإداري تعتبر عائقا أمام التنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الثاني :

دراسة ميدانية لبلدية بوقادير

الفصل الثاني : دراسة ميدانية بلدية بوقادير

سنقوم في هذا الفصل بدراسة ميدانية لمحاولة معرفة واقع التنمية المحلية في بلدية بوقادير ولاية شلف ، و ذلك بالتعرض إلى مايلي:

_تقديم نظرة عامة حول بلدية بوقادير من خلال تقديم بطاقة فنية حول البلدية .

_التطرق إلى الهيكل التنظيمي للبلدية

_الوقوف على بعض البرامج و المشاريع التنموية للبلدية .

_الإعتماد على الاستبيان.

المبحث 1: التعريف بالبلدية محل الدراسة

قبل التطرق إلى واقع التنمية المحلية في بلدية بوقادير بإعتبارها ميدان الدراسة ، ينبغي في الأول تقديم هذه البلدية و تحديد هيكلها التنظيمي .

المطلب 1: بطاقة فنية لبلدية بوقادير

- أنشات بلدية بوقادير طبقا للمرسوم الصادر بتاريخ 1885/11/13 و قد عرفت أنذاك بإسم شارون ، فهي إحدى بلديات ولاية الشلف و هي مركز الدائرة.
- تقع بلدية بوقادير في سهل الشلف إلى غرب مقر الولاية ،على بعد 22 كلم من عاصمة البلدية ، يعبرها وادي الشلف من الشرق إلى الغرب و كذا خط السكة الحديدية و الطريق الوطني رقم 04 إضافة إلى الطريق السيار شرق غرب الذي يحدها شرقا. إلى أنه في سنة 1985 إنبثقت عن البلدية الأم بلديتا الصبحة و وادي سلي .

أ-الحدود :

شمالا : بلدية الصبحة و جبال الظهرة .

جنوبا : بلدية الولجة و عمي موسى و الرمكة التابعة لولاية غليزان و بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف.

شرقا : بلدية وادي سلي و مقر الولاية .

غربا : بلدية المرجى سيدي عابد التابعة لولاية غليزان .

2-مساحة بلدية بوقادير : 220 كم^2.

خريطة رقم 01: تمثل موقع لبلدية بوقادير في ولاية الشلف

ب- عدد السكان : سنة 1966_1977_1987_1998_2008_2020:

جدول رقم 02: يمثل عدد سكان بلدية بوقادير من سنة 1966 إلى سنة 2020

السنة	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر	عدد البنايات
1966	41121	5765	5824	6138
1977	40090	7622	7178	6508
1987	35014	4788	4571	5540
1998	41385	6417	5488	6143
2008	51280	9358	7483	8600
2020	57688	11930		10132

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من مكتب الإحصاء ببلدية بوقادير.

ج- توزيع سكان بلدية بوقادير سنة 2021

°مناطق التجمع الحضري الرئيسي : 32473 ساكن

°مناطق التجمع الحضري الثانوي : 17789 ساكن

°مناطق مبعثرة : 7426 ساكن

المجموع قدر ب : 57688 ساكن.

الجدول رقم 03: يمثل توزيع السكان لبلدية بوقادير سنة 2020

	عدد البنايات	عدد المساكن	عدد المساكن		Pop عدد السكان
			مكسونة	فارغة	
A.C.L مناطق التجمع الحضري الرئيسي	5284	7308	5307	1992	32473
A.S مناطق التجمع الحضري الثانوي	3213	3014	2627	387	17789
Z.E مناطق مبعثرة	1635	1608	1221	365	7426
المجموع	10132	11820	9155	2744	57688

المصدر: وثيقة على مستوى مكتب الإحصاء توضح توزيع السكان في بلدية بوقادير سنة 2020.

د- التجمعات الحضرية : تقسم البلدية إلى تجمعين :

- **التجمع الرئيسي** : يضم الأحياء التالية :

حي الدوايدية ،حي 50 مسكن ، تجزئة البدر ، حي بن دوايدية ، حي الشريف ، حي الجزارية ،حي مجاجي .

- **التجمعات الثانوية:**

بوكعبن : الواقعة في شمال مركز البلدية .

البواشرية :الواقعة في شرق مركز المدينة .

أولاد عبد الله : الواقعة في جنوب غرب المدينة .

أولاد علال : الواقعة في جنوب المدينة .

6-الطرق :

°يقطع التجمع الرئيسي للبلدية من الشرق إالى الغرب الطريق الوطني رقم :04.

°يقطع التجمع الرئيسي للبلدية من الجنوب إلى الشمال الطريق الولائي رقم :73 و الذي يربط البلدية بالطريق الوطني رقم :A19

- يمر على البلدية الطريق السريع شرق – غرب بمحاذات التجمع الرئيسي للبلدية .
- السكة الحديدية التي تقطع التجمع الرئيسي من الشرق إلى الغرب .
- إضافة إلى محول الطريق السيار الذي يعتبر الشريان الرئيسي للبلدية .

المطلب 2: الهيكل التنظيمي لبلدية بوقادير

- ولاية الشلف
- دائرة بوقادير
- بلدية بوقادير

الهيكل التنظيمي

طبقا للمداول رقم 91/22 بتاريخ 1991/07/30 و القرار البلدي رقم 213 بتاريخ 1991/08/06.

الأمانة العامة

مصلحة التنظيم والتنشيط والشؤون الإجتماعية و الثقافية

- مكتب : التنظيم و الشؤون العام
  - قسم
    - الحالة المادية
    - إنتخابات
    - التنظيم العام
    - الشؤون العامة
- مكتب : الشؤون الإجتماعية و الثقافية و النظافة
  - قسم
    - الشؤون الإجتماعية و الثقافية
    - النظافة
    - إدماج و توظيف الشباب

مصلحة الإدارة و المالية و الشؤون الإقتصادية

- مكتب : المالية و المستخدمين
  - قسم
    - المالية
    - المستخدمين
- مكتب : الشؤون الإقتصادية
  - قسم

مصلحة التعمير، الإحتياطات العقارية و الطرق و الشبكات

- مكتب : التعمير و الإحتياطات العقارية
  - قسم
- مكتب : الطرق و الشبكات
  - قسم

مصلحة التجهيز، الأشغال الجديدة التصليحات الكبرى و الصيانة

- مكتب : الصيانة و التجهيز
  - قسم
- مكتب : الأشغال الجديدة و التصليحات الكبرى
  - قسم

المصدر: وثيقة على مستوى مصلحة المستخدمين ، توضح الهيكل التنظيمي لبلدية بوقادير – ولاية الشلف

المبحث الثاني : الواقع التنموي لبلدية بوقادير

تسعى مختلف البلديات إلى تحقيق تنمية محلية و القيام بذاتها و تحقيق مختلف متطلبات مواطينها و تحسين الخدمة العمومية لديها و ذلك من خلال البرامج التنموية التي تمارسها، حيث تواجهها عدة صعوبات و عراقيل في تنفيذ مخططاتها التنموية تسعى لتجاوزها.

المطلب 1: المخطط البلدي التنموي

أولا : تعريف المخطط البلدي لتنمية

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الإقتصادية يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية و الفلاحية ، وتجهيزات الإنجاز ، وقد إعتبرها المرسوم 136/73 الموؤرخ في 9 أوت 1973 برامج أعمال قصيرة المدة تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني .

وتتدرج المخططات البلدية للتنمية في إطار سياسة التوازن الجهوي ، قصد إعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية ، وتستجيب مساعدة الدولة هذه إلى الإنشغال بضمان قابلية إقتصادية نسبية للجماعات المحلية ، وذلك بتكملة النشاطات المشروع فيها في إطار المخططات غير المركزة و المعتمدة من الدولة من طرف الولاة ، وفي إطار الإستثمارات من الإدخار الإجمالي الذي تقتطعه البلديات من مواردها الخاصة

.فإن المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها وأولوياتها وكيفية تمويلها ، ويتم إنجازها عبر مراحل، حيث تكلف البلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولا ية وتتعلق المخططات البلدية بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كما تعتبر من إختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي ، هد ا الخير يقوم بإعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها ، ويكون الإختيار للعمليات المنجزة في إطار المخططات البلدية للتنمية وملا ئمتها من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي ورئيسه،[1]

1 – **ليندة أونيسي ،المخطط البلدي للتنمية و دوره في تنمية البلدية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،كلية الحقوق والعلوم السياسي جامعة خنشلة ،العدد 09 ، جوان 2016 ، ص228 – 229.**

بصفته الآمر بالصرف ، لكن رغم ذلك فإن المجلس الشعبي البلدي لا يحتكر لوحده هذا الإختصاص ، بل يساهم إلى جانبه مجوعة م الهياكل و و والإدارات في إنجازه والمصادقة عليه وتنفيه ومتابعته وهي:

- أمن خزينة البلدية باعتباره محاسب مفوض ومعين للبلدية من طرف وزارة المالية- .
- رئيس الدائرة كممثل الوالي، المنشط والمنسق بين البلديات .
- اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.
- أمين خزينة الولاية .
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
- مديرية المجالس التقنية للولاية.
- الوالي بإعتباره الآمر بالصرف الرئيسي.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية (مديرية و الدراسات و التنمية المحلية).
- وزارة المالية التي تضمن التوازن الميزاني و المراقبة المالية .

ثانيا : إعداد المخطط البلدي للتنمية و تنفيذه :

<u>المرحلة الأولى:</u>

لم ينظم المرسوم 136/73 عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية ، بدقة وبطريقة مفصلة، وهي صلاحية للمجلس الشعبي البلدي ، الذي يجب أن يقوم بدراسة ملا ئمة للبرنامج الواجب القيام بها، وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات ا لإستعجالية التي يجب أن تحتل الأولوية، وكذلك دراسة تكامل و وتوافق هذه الرنامج مع مشروعات البلدية الأخرى وظروف البلدية بشكل عام ، مع مساهمة اللجنة التقنية للبلدية التي تتدولى عند كل نهاية سنة ميلادية إعدداد بطاقة تقنية ، لكل عملية مقترحة أو مشروع من طرف المجلس الشعبي البلدي والتي يراها ضرورية لإنجازها .و من خلال إعداد البطاقة التقنية يتم تحديد طبيعة الاشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل، والكلفة المالية للمشروع .

المرحلة الثانية:

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإرسال مدونة الإقتراحات على الوصاية وهي الولاية أو الدائرة حسب عدد سكان البلدية، بحيث إذا تعدت 50000 نسمة يصبح التعامل مباشرة مع الولاية، أما البلديات التي تضم عددا دون ذلك تبقى تحت وصاية الدائرة التي تقوم بدراسة ماهو مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي ، ومن طرف اللجنة التقنية للدائرة التي تقوم بمناقشتها و ترتيب أولوياتها تبعا لأهمية كل مشروع حسب ما تراه يتماشى و المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم ،و كذا مخططات التوجه القطاعية و تتوج أشغال لجنة الدائرة بتقيد الإجراءات المتخذة و المتوصل إليها، ضمن محضر إجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية تحت رئاسة الوالي و بحضور مدير التخطيط و التهيئة العمرانية بالولاية وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي، و يتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة كما يقوم الوالي بدوره طلب الإعانات المالية اللازمة لتنفيذ المخططات البلدية من السلطات المركزية.

المرحلة الثالثة:

بعد مصادقة الوصاية على المدونة الإقتراحات، و إعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الأولويات حسب الوضعية المالية ، يبلغ الوالي المجلس الشعبي البلدي و المحاسب بالإعتمادات المخصصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي الموافق عليها ومن هنا يبدأ تنفيذ المخطط بعد أن يسجل المجلس الشعبي البلدي الجدول البلدي المرسل إليه من طرف الوالي و الذي بعد وثيقةو الميزانية الأساسية لإنجاز المخطط البلدي للتنمية.

بعد رئيس المجلس الشعبي البلدي المسؤول عن تنفيذ عمليات التجهيز و الإستثمار طبقا لسجل الإستحقاقات بمساعدة المصالح التقنية، ينجز جميع الدراسات المتعلقة بعمليات المخطط ويعقد الصفقات المتعلقة بها. إشهار المناقصات لإختيار المؤسسة التي تقوم بالإنجاز ضمن الإطار المحدد لقانون الصفقات العمومية ثم تأتي مرحلة متابعة المشروعات بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو القسم الفرعي المتخصص قطاعيا، ثم الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية. حيث يمكن هذا الإجراء من تسهيل تسيير التقديرات في مجال إعتمادات الدفع السنوي، التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعية الأشغال،

و يتم توزيع إعتمادات الدفع حسب الفصول و البلديات.

و يقوم رئيس المجلس البلدي بتسيير الحوالات المعادلة لوضعية المؤشر عليها من طرف المصالح التقنية إلى أمين خزينة البلدية ، بعد ذلك يتم إستلام المشروع عند إنجاز العملية ويتم في الأخير إقفال لعملية على أساس بطاقة الإقفال النهائي للمشروع.[1]

1- ليندة أونيسي ، المرجع نفسه ، ص ص 231-233.

المطلب 2: المشاريع التنموية لبلدية بوقادير لسنة PCD 2021 [1]

الجدول رقم 04 : يمثل الوضعية المادية و المالية لمشاريع المخططات البلدية للتنمية لسنة 2021

الرقم	عنوان المشروع	رخصة البرنامج	نسبة تقدم المشروع		مدة الإنجاز	المبلغ المستهلك دج	تاريخ الإذن بالعمل	تاريخ إنهاء الأشغال
			الفيزيائية	المالية				
	تجديد جزء من شبكة الماء الصالح للشرب ببقعة الطواهرية NE.5.391.6.262..190.21.02	6478000	100	100	45 يوم	615389366	2021/06/06	2021/07/18
02	تجديد و توسيع جزء من شبكة الماء الصالح للشرب بالشبايرية الدزاير +الموايلية جزء من الخلايف NE.5.391.9.262.190.21.02	6475000	100	100	180 يوم	644743650	2021/06/02	2021/08/30
03	تأهيل جزء من شبكة الماء الصالح للشرب ببقعة الطواهرية NE.5.391.5.262.190.21.01	8443000	100	100	120 يوم	844243150	2021/06/20	2021/09/23
04	إنجاز قناة الضخ ابتداءا من بئر الخلايف الجديد إلى غاية الخزان. NE .5.391.3.262.190.21.05	20918000	100	100	3 أشهر	1988637203	2021/06/23	2022/03/23
05	تأهيل و توسيع شبكة الماء الصالح للشرب مع تجهيز	20918000	100	100	8 أشهر	2072855944	2021/06/23	2022/04/15

	محطة الضخ بأولاد علال NE. 5.391.3.262.190.21.05							
06	تأهيل جزء من شبكة الماء الصالح للشرب ببقعة أولاد الطاهر .NE.5.391.5.262.190.21.08	23769000	45	0	6 أشهر	0	2022/03/14	أشغال جارية

1- وثيقة على مستوى مصلحة التجهيز ، توضح المخططات البلدية لتنمية بلدية بوقادير ، ولاية الشلف .

المطلب 3:عراقيل التنمية المحلية بالبلدية

أ/العراقيل الإقتصادية :

1- قلة الموارد الطبيعية .

2- عدم كفاية الهياكل القاعدية و المنشات الصناعية المساعدة على التنمية المحلية بسبب قلة الموارد المالية .

ب/العراقيل الإدارية :

1- نقص الوعي بالمسؤولية الملقاة على عائق المسؤولين المحليين .

2- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي في قيامه بأعباء النشاط التنموي .

3- سوء تسيير الموارد البشرية و التوزيع غير المنطقي للمستخدمين .

ج/العراقيل الإجتماعية :

1- ارتفاع نسبة النمو السكاني و تأثيره على الثروة المادية .

2- تأخير البيئة الإجتماعية بسبب نقص و محدودية التعليم و التكوين و معانات الإدارة من النقص في الموارد البشرية .

✸ **كما توجد عراقيل أخرى تتمثل في :**

- إهمال البلدية للمشاريع الأساسية .
- سوء التسيير و إنعدام الدراسات و التخطيطات على المدى الطويل .
- نقص الكفاءة و الفعالية في العمل .
- كثررة المشاريع مقارنة مع إمكانات البلدية .
- التأخر في إنجاز المشاريع مع سوء التخطيط .
- قلة الوسائل التقنية .

المبحث 03: الأدوات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية.

سنتناول في هذا الفصل الأدوات المستعملة لهذه الدراسة الميدانية و المتمثلة في المقابلة و الإستبيان، و ذلك إنطلاقا من :

1. الإستبيانات، حيث وزعنا (50) إستبيانا على أفراد العينة و كانت وكانت الإستبيانات التي تم الإجابة عنها (45) إستبيان ، وفي ذلك دلالة بالغة على إهتمام أفراد العينة بموضوع الدراسة، أمامجموعة الإستبيان التي لم يتم الإجابة عليها فهي (5).
2. طرق التوزيع:
3. هيكل الإستبيان: قسمنا الإستبيان إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: يتضمن معلومات حول البيانات الشخصية و الوظيفية.

القسم الثاني: يتضمن معلومات حول الفساد الإداري.

القسم الثالث: يتضمن إجراءات مكافحة الفساد و النهوض بالواقع التنموي في الجزائر.

أولا: القسم الأول البيانات الشخصية و الوظيفية.

الجدول رقم 05 : يمثل معلومات حول عينة الدراسة

معلومات شخصية	الفئات	النسبة %
الجنس	ذكور	40
	إناث	60
الفئة العمرية		8,88
	من 25 إلى 35 سنة	42,22
	من 35 إلى 45 سنة	28,88
	أكثر من 45 سنة	20
الحالة العائلية	أعزب (عزباء)	33,33
	متزوج (ة)	57,77
	مطلق (ة)	6,66
	أرمل (ة)	2,22
المؤهل العلمي	إبتدائي	8,88
	متوسط	13,33
	ثانوي	17,77
	جامعي	60
الوظيفة	موظف	66,66
	عامل يومي	13,33
	بدون وظيفة	20
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	35,55
	من 5 إلى 10 سنوات	24,44
	أكثر من 10 سنوات	40
الصفة التي يتمتع بها المبحوث	مواطن عادي	60
	عضو جمعية / نقابة / نادي	6,66
	عضو في حزب سياسي	6,66
	موظف في الإدارة المحلية	26,66

الشكل رقم 04: الفئة العمرية لعينة الدراسة.

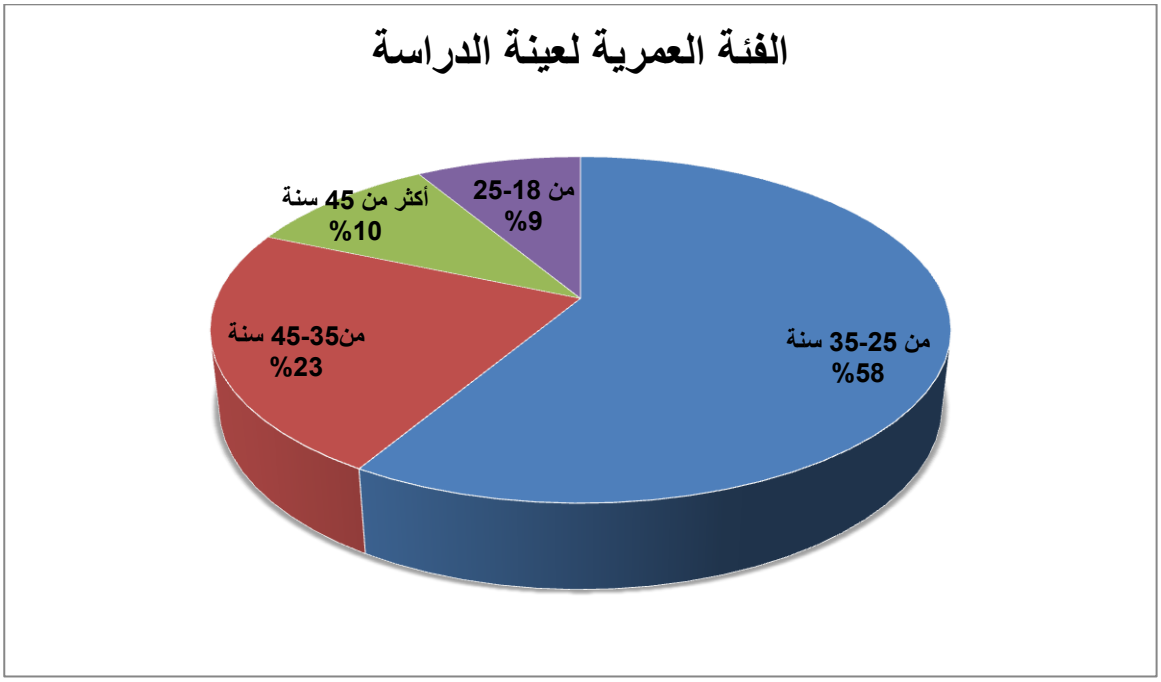

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام الدائرة النسبية.

*** تحليل إجابات الجدول رقم 05 :**

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإناث أكبر من النسبة الذكور، حيث تمثل نسبة الإناث (60%) بينما نسبة الذكور (40%) ، و هذا أمر عادي حيث يشكل الإناث النسبة العالية في الإدارات الجزائرية .
- أما فيما يخص السن، فإن أعلى نسبة (42,22%) من أفراد العينة أعمارهم تتراوح بين 25-35 سنة، أي مرحلة الشباب، كما يعتبر عنصر إيجابي يعطي الدراسة أكثر مصداقية، تليها نسبة (28,88%) سن أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 35-45 سنة ، أما نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم أكثرمن 45 سنة فتقدر ب (20%) وفي الأخير تليها نسبة (8,88%) سن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم مابيم 18-25 سنة.

- أما بالنسبة للحالة العائلية ، فإن أعلى نسبة (57,77%) تتعلق بالمتزوج، ثم تليها نسبة (33,33%) المتعلقة بالأعزب، أما المطلق تتمثل النسبة ب (6,66%) و في الأخير الأرمل بنسبة (2,22%). بمعنى فئة المتزوجين أكثر مشاركة و تقبلا لإجراء الإستبيان .
- فيما يخص المستوى العلمي، نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة (60%) أعلى نسبة من أفراد العينة ، المتمثلة في الجامعيين، ثم تليها نسبة (17,77%) من المستوى الثانوي، أما بالنسبة للمستوى المتوسط قدر بنسبة (13,33%) ، أما أصحاب المستوى الإبتدائي في المرتبة الأخيرة بنسبة (8,88%) وهي الفئة الأصعب كونها لا تقرأ و لا تكتب، وما نلاحظه في الجدول أن أصحاب الشهادات الجامعية موجودة في كل الإدارت الجزائرية.
- فيما يخص صفة المبحوث ، فإن النسبة الأعلى تقدر ب (60%) المتمثلة في فئة المواطن العادي ، ثم في المرتبة 2 فئة الموظف في الإدارة المحلية بنسبة (26,66%)، ثم تليها النسبة (6,66%) و هي نسبة متساوية بين فئة عضو في جمعية و عضو في حزب سياسي. و الملحوظ أن أغلب المبحوثين مواطنين عاديين ، و أن نسبة الإنتماءات الإجتماعية قليلة جدا .

ثانيا : القسم الثاني: معلومات حول الفساد الإداري

الجدول رقم 06: يمثل معلومات حول الفساد الإداري

معلومات حول الفساد الإداري	الأجوبة المقترحة	النسبة %
هل يشكل الفساد الإداري ظاهرة في بلادنا؟	نعم	100
	لا	0
ماهي في رأيك أهم سبب يدفع الموظف للوقوع في الفساد الإداري ؟	ضعف الوازع الديني	35,55
	تدني الأجور	33,33
	رغبة في تحقيق غرض شخصي	22,22
	رغبة في تحقيق مصالح فئوية	4,44

ماهي أكثر المظاهر الفساد الإداري إنتشارا في الإدارة الجزائرية؟	الرشوة	40
	الوساطة	35,55
	التزوير	11,11
	سوء إستخدام السلطات	13,33
ماهي أهم طرق التوظيف المنتشرة في واقع الإدارة الجزائرية؟	مسابقة عادية	15,55
	معرفة شخصية	44,44
	رشوة	40
إذا رأيت عملا فاسدا هل تبلغ عليه؟	نعم	66,66
	لا	33,33
إذا كنت تميل إلى لإلتزام بالقانون و جاءك قريب أو صديق أو مسؤول يطلب منك تسيير لأمر له خارج حدود القانون فهل تساعده؟	نعم	40
	لا	60
هل تطالب من خلال موقعك فب العمل بضرورة مكافحة الفساد الإداري؟	نعم	95,55
	لا	4,44
هل يعد الإختلاس ظاهرة منتشرة بين موظفي الدولة؟	نعم	93
	لا	7
هل ردود الأفعال التي يتخذها الناس إتجاه الناس الفاسدين ضعيفة	نعم	15,55
	لا	84,44
هل يعتبر شعور موظفين الدولة بعدم الرضا يجعلهم يتقبلون الفساد الإداري	نعم	67
	لا	33
هل يؤثر الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر؟	نعم	100
	لا	0
في رأيك هل هناك متابعة مستمرة على مختلف	نعم	24,44

اللمشاريع التنموية للبلدية؟	لا	75,66

الشكل رقم 05: أكثر مظاهر الفساد الإداري شيوعا في الإدارة الجزائرية.

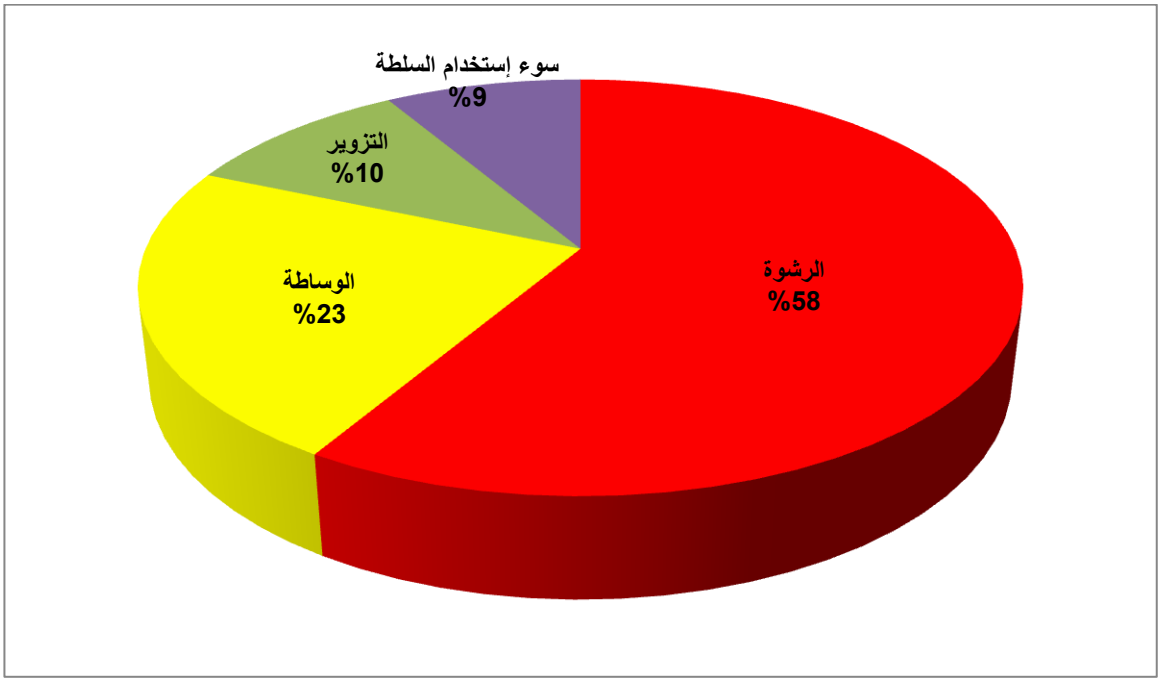

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام النسبة المئوية.

✸ تحليل إجابات الجدول رقم 06 :

- فيما يخص هل يشكل الفساد الإداري ظاهرة في بلادنا، نرى أن العينة المدروسة قد أكدت أن الفساد الإداري يشكل حقيقة ظاهرة في الجزائر، حيث نجد أن كل الإجابات كانت بنعم أي نسبة (100%)، و لا بنسبة (0%).
- بما أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى الفساد الإداري ، إلا أننا ركزنا على هذه الخيارات لأنها من أهم الأسباب التي تدفع الموظف للوقوع في الفساد الإداري ، حيث أن معظم الإجابات التي تحصلنا عليها تثبت أن أهم سبب ضعف الوازع الديني بنسبة (55،35%)، في حين نجد نسبة (33،33%)خصت بها تدني الأجور ، كما نجد فئة تحقيق غرض شخصي قدرت نسبتها ب (22،22%) ، أما العامل

الرابع و المتمثل في تحقيق مصالح فئوية ، حظي بنسبة قليلة على كافة الأصناف ب نسبة (44،4%).

- كما أظهرت نتائج الإستبيان أن أكثر مظاهر الفساد شيوعا في الإدارة الجزائرية المتعلقة بالرشوة بنسبة (40%)، ثم تليها الوساطة بنسبة (33،35%)، و نجد سوء إستخدام السلطات في المرتبة الثالثة بنسبة (33،13%)، أما التزوير فهو في المرتبة الأخيرة ،بنسبة (88،8%).
- بالنسبة إلى أعلى نسبة طرق التوظيف المنشرة في الجزائر ، هي المعرفة الشخصية لحصوله على عمل بغض النظر عن مؤهلاته و مدى كفاءته بنسبة (44،44%)، ثم جاء في الترتيب الثالث و الرابع بنسبة (40%) المتمثلة في الرشوة ،أما بخصوص مسابقة عادية قدر بنسبة (55،15%).
- فيما يخص إذ رأيت عملا فاسدا هل تبلغ عنه ،فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة (66،66%) يبلغون عن أي عمل فاسد يرونه ،فيما نرى المجيبين ب لا حيث بلغت نسبة ب (33،33%) ، و هي نسبة تنبأ بالخطورة لقوله صلى الله عليه و سلم "الساكت عن الحق شيطان أخرص".
- إن النسبة التي ترفض تسهيل عمل خارج حدود القانون تقدر ب (60%) ، ثم تليها نسبة (40%) المجيبين ب نعم.
- إن أكثر الإجابات التي تحصلنا بالنسبة للسؤال ، هل يؤثر الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر كلها نعم بنسبة (100%).
- فيما يخص هل هناك متابعة مستمرة على مختلف المشاريع التنموية للبلدية ،توصلنا إلى نسبة (55،75%) المجيبين ب لا ، أما نعم تقدر بنسبة (44،24%).

ثالثا:القسم الثالث إجراءات مكافحة الفساد و النهوض بالواقع التنموي في الجزائر :

الجدول رقم 07: يمثل إجراءات مكافحة الفساد و النهوض بالواقع التنموي في الجزائر.

إجراءات مكافحة الفساد و النهوض بالواقع التنموي في الجزائر	الإجابات المقترحة	النسبة %
ماهي سبل مكافحة الفساد الإداري في الجزائر؟	معاقبة المجرمين	47
	تفعيل دور القيادة الإدارية	22
	تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين	31
هل هناك ضعف برلماني لمكافحة الفساد الإداري؟	نعم	87
	لا	13
هل القوانين المنبثقة عن الدستور الجزائري كافية للحد من إنتشار ظاهرة الفساد الإداري؟	نعم	38
	لا	62
حسب رأيك هل الجزائر تتبع الآليات الضرورية لمكافحة الفساد الإداري؟ و تقوم بتطبيق القوانين على كافة الموظفين	نعم	20
	لا	80
في رأيك هل إستخدام الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري يؤدي إلى تقليص الفساد الإداري؟	نعم	69
	لا	6
	لا أدري	25
هل توجد محاسبة للموظف عن سوء إستخدام ممتلكات البلدية في إطار قوانين الجماعات المحلية؟	نعم	31
	لا	69

الشكل رقم 04: سبل مكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

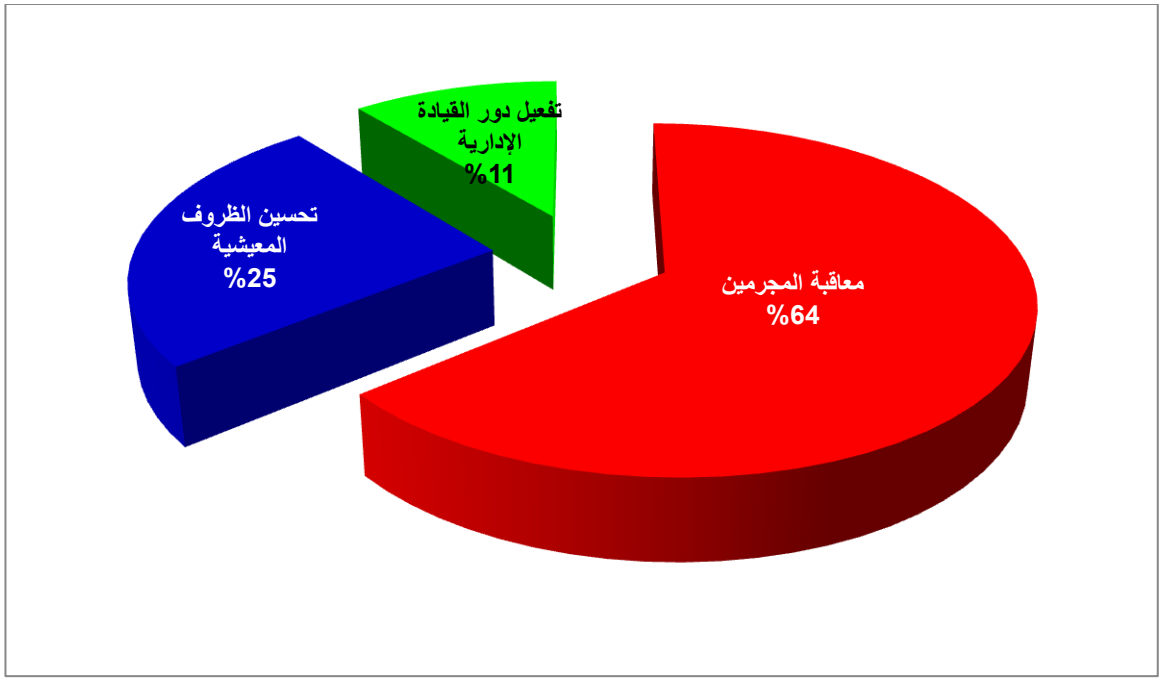

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام الدائرة النسبية.

✸ تحليل إجابات الجدول رقم 07:

- نلاحظ خلال الجدول أعلاه أن نسبة (47%) من أفراد العينة يرون أن مكافحة الفساد تتطلب معاقبة المجرمين إلا أن أفراد العينة المقدرة ب نسبة (31%) فترى تحسين الظروف المعيشية للموظفين ، بينما يعتبر (22%) من الأفراد أن تفعيل دور القيادة الإدارية يمكنه الحد من الفساد.
- يرى معظم أفراد العينة أن هناك ضعف برلماني لمكافحة الفساد ب نسبة (87%) أما المجيبين ب لا قدر ب (13%).
- اما فيما يخص هل الجزائر تتبع الاليات الضرورية لمكافحة الفساد الإداري؟ فقد أجاب (80%) منهم ب لا، أما بنسبة (20%) أجابوا ب نعم و هذا راجع لقضايا الفساد في الجزائر.

- أظهرت نتائج الإستبيان في سؤال عن إستخدام الإدارة الإلكترونية في الإدارات يؤدي إلى تقليص الفساد الإداري ، فإن أغلبهم أجابوا ب نعم ب نسبة (69%) ، ثم في المرتبة الثانية، ب نسبة (25%) فئة " لا أدري" ، و في الأخير لا ب نسبة (6%) ، هذا راجع إلى أن الجزائر لا تتبع الإدرة الإلكترونية في الإدارات الجزائرية.
- و في الأخير، لقد بلغ عدد أفراد العينة الذين أجابوا على سؤال، هل توجد محاسبة للموظف عن سوء إستخدام ممتكالت البلدية في إطار قوانين الجماعات المحلية، ب لا كانت عالية بنسبة (69%) ، أما فيما نرى المجيبين ب نعم بلغت نسبة (31%) .

المطلب الثاني: نتائج الإستبيان

❖من خلال الإستبيانات الموجهة للمبحوثين يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

❖ الحالة الكارثية التي وصلت إليها الإدارة الجزائرية جراء الفساد الإداري، حتى وصل الأمر بلإعتقاد أنه يستحيل القضاء عليه.

❖ إن أهم الأسباب التي تدفع الموظف في الوقوع في الفساد الإداري هو ضعف الوازع الديني، ثم تليه الأسباب الأخرى، و منه يمكن إعتبار أن الوازع الديني ضرورة حتمية لصلاح الفرد و منه صلاح المنظمة.

❖ إن طريقة عملية التوظيف في الجزائر لاتقوم على معايير حقيقية من أجل تحقيق اهداف الإدارة و كانت مبنية على الجهوية والمحسوبية، وبذلك فإن المعرفة الشخصية من أكثر الطرق إنتشارا في التوظيف.

❖ إن الرشوة السرطان الذي إنتشر على سائر الإدارة الجزائرية، فإن نجاح أي إدارة مهما كان حجمها هو البعد عنها، و كما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن الله الراشي و المرتشي و ما بينهما» و الخطر الذي أصبحنا نعيشه هو تداول هذه الظاهرة بكل تباهي و مسمياتها (التشيبة ، القهوة .....)

❖ نرى أن هناك مؤشرات إيجابية لإتفاق كافة الموظفين على رفضهم للبيئة الفاسدة و هذا مايسهل على الإدارة القضاء على الفساد الإداري.

❖ إن أنجح أسلوب لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر بالنسبة للمبحوثين هو معاقبة المجرمين.

❖ إعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة و وقائية واضحة ، توجه من خلاله ضربات صارمة للمؤسسات للأفراد الفاسدين و الداعمين للفساد في جميع المستويات الإدارية.

المطلب الثالث: المقابلة.

1. **هل يساهم المواطن في التنمية المحلية بالبلدية ؟**

– لا يساهم.

2. **ماهي المشاكل التي تعاني منها البلدية ؟**

– قلة الموارد المادية ، مشاكل المواطنين .

3. **هل هناك متابعة مستمرة على مختلف المشاريع التنموية للبلدية ؟**

– نعم ، هناك متابعة مستمرة .

4. **ما هي المشاريع التي تنقص بلدية بوقادير ؟**

– مجمعات مدرسية ، الصرف الصحي ، شبكة الماء الصالح للشرب .

5. **ما هي الصعوبات التي تواجه التنمية في البلدية ؟**

– الجانب المالي ، و وقوف المشاريع من قبل المواطنين القاطنين بمكان المشروع.

6. **ما هي مقترحاتكم لتنمية بلديتكم ؟**

– رفع ايرادات البلدية ،بخلق مصانع و تحقيق مشاريع أكثر .

7. **ما هو المستوى التعليمي لأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي ؟ و ما مدى تأثيره على المساهة في تحقيق التنمية ؟**

– المستوى الثانوي و الجامعي ، ليس لديهم أي تأثير .

8. **ما هي أكثر مصادر تمويل المشاريع التنموية بالبلدية؟**

- الدولة

9. **في رأيك هل يؤثر الفساد الإداري على مشاريع التنمية ؟**

- نعم ، بالتأكيد له تأثير كبير .

10. **ما هي الآليات التي تعتمد عليها البلدية لمكافحة الفساد الإداري ؟**

- تطبيق قانون الصفقات من أجل تجنب الوقوع في الفساد .
- المراقبة المستمرة للمشاريع من طرف اللجنة المختصة.[1]

1- مقابلة مع الحاج بوهنة، الأمين العام لبلدية بوقادير، يوم 16 ماي 2022، الساعة 10:00 صباحا ، بمقر البلدية ، بوقادير الشلف.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها لبلدية بوقادير، تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة ، حيث تبين لنا العديد من المعطيات منها ماهو إيجابي و منها ماهو سلبي فيما يتعلق بالمشاريع و البرامج التنموية التي تقوم بها البلدية ، و ذلك بفتح مناصب الشغل . كما لاحظنا وجود عدة عراقيل و معوقات تعيق عمل البلدية في أدائها لمهامها تلك المتعلقة بقلة الموارد المالية ، و التي بدورها تكتمل جميع المشاريع التنموية للبلدية ، و بالإضافة إلى أن هناك مشاريع عديدة تنقص البلدية مثل : الصرف الصحي ، شبكة الماء الصالح للشرب .....، و هذا راجع إلى قلة مصادر التمويل في البلدية الأمر الذي جعل توقف العديد من المشاريع ، مع سوء التسيير و إنعدام الدراسات و التخطيطات على المدى الطويل ، و قلة الوسائل التقنية ، و هو الأمر الذي يجب النظر إليه من أجل تطوير و تفعيل التنمية المحلية للبلدية .

كما إعتمدنا في هذه الدراسة على الإستبيان ، و الذي يظم 3 أقسام أساسيين و هما ، البيانات الشخصية و الوظيفية ، معلومات حول الفساد الإداري ، و إجراءات مكافحة الفساد و النهوض بالواقع التنموي في الجزائر ، و عند إسترجاع الإستبيان تم تفريغه و تحليل بياناته ، بالإعتماد على النسبة المئوية ، و من خلال تحليل الإجابات و تفسيرها توصلنا إلى أن : الفساد الإداري يشكل ظاهرة في بلادنا ، كما أنه يؤثر على التنمية

المحلية بشكل كبير، حيث أن التنمية المحلية هدف تسعى كل إدارة إلى تحقيقه إلا أن الفساد الإداري يعتبر عائق أمام المشاريع التنموية و بالتالي عرقلة مسيرة التنمية المحلية . من حيث إستنزاف المال العام عن طريق الرشوة ، و الإختلاس ..... كما أن الفساد الإداري هو إستغلال الموظف نفوذه لتحقيق أغراض خاصة ، و هناك عدة أسباب وراء إنتشاره و إنما السبب الرئيسي يكمن في المواطن الجزائري ، لضعف الوازع الديني لديه لأنه ما آلت إليه الجزائر الأن من إنتشار لهذا الداء الخطير ، في كل مؤسسات الدولة يرجع إلى ضعف الوازع الديني لدى الفرد ، كما أن أغلبية الأراء تتفق على أن الجزائر لا تتبع الآليات الضرورية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة و مواجهتها ، و هذا ما أدى إلى إنتشارها بشكل أوسع في الإدارات الجزائرية ، ويرجع هذا إلى ضعف دور النخبة المثقفة في التوعية بمخاطر الفساد و الأسباب المؤدية إليه.

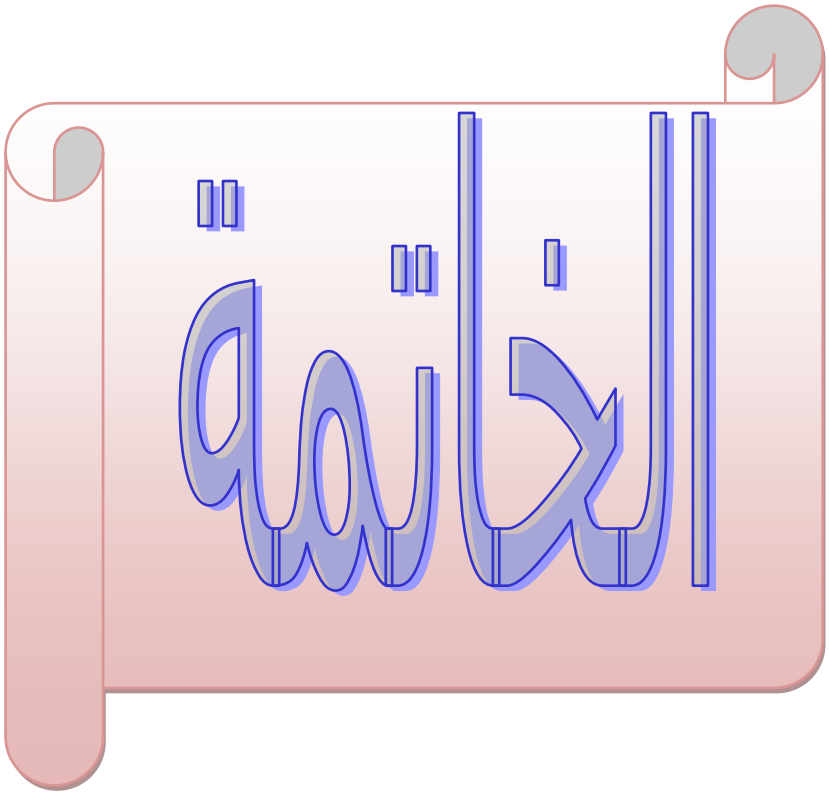
الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تم معالجته في هذه الدراسة و هوتأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر توصلنا إلى أن ظاهرة الفساد الإداري تعد في الإدارات أكبر معرقل لمسار التنمية كونه يؤدي إلى تردي الأوضاع الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية على مستوى المجتمعات السكانية و من ثم المجتمع ككل .

و الجزائر على غرار بقية الدول النامية ليست بمعزل عن مظاهر الفساد الذي تتعدد صوره و تتعمق داخل مختلف الهيئات الإدارية، و التي تتراوح مابين إستغلال للسلطة في خدمة الأهداف و العلاقات الشخصية و التسيب و نهب المال و التحايل على القوانين و أخذ الرشوة و العمولات و غير ذلك من أنماط الفساد الإداري الذي توسعت دائرته و إنتشرت مظاهره بشكل لم يعد تجاهله في الوقت الذي بات من الصعب إثباته بفعل وجود جملة من العوامل المساعدة و المدعمة له و المعززة على إنتشاره .

لقد كان لهذه الظاهرة آثارا وخيمة مست كافة الجوانب الإقتصادية ،و السياسية ، والإجتماعية ،و الإدارية تمثلت في عرقلة مسيرة النمو الإقتصادي و التنمية المحلية بالإظافة إلى وقوفه كعائق أمام الديمقراطية المحلية ، إلى جانب اختلال القيم الأخلاقية و استغلال السلطة لقضاء مصالح شخصية .

فبالرغم من الآليات التي رصدتها الجزائر لمكافحة الفساد و الوقاية منه ، إلا أن أدائها يبقى ضعيفا و عديم الجدوى و تفتقر للفعالية و تحتاج إلى تطوير من خلال ضمان إستقلالية أجهزة مكافحة الفساد ، فالتعامل مع الفساد في الجزائر يقتضي إدارة حقيقية و شفافية في التسيير من أجل التقليل منه و القضاء عليه .

الإستنتاجات :

– إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة متواجدة منذ القدم و منتشرة في جميع الدول سواء كانت متخلفة أو متقدمة ، لكن بدرجات متفاوتة من حيث درجة التغلغل.

– التنمية المحلية هي جهد المجتمع المحلي لتحسين أوضاعهم في كل المجالات لأنه أدرى بظروفهم ، معتمدة في ذلك على المشاركة الإيجابية لكل من السلطة المحلية ، و المجتمع المدني و القطاع الخاص ، و الحكومة ،و حتى المواطن لأنه سبب نجاح المشاريع التنموية ، لان التنمية منه و إليه ، و هذا كله لتحقيق الرفاه للمواطن .

– هو عمل غير أخلاقي ينحرف عن القيم السوية ، و هو من الناحية الوظيفية سوء إستعمال للسلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية .

– لا يظهر الفساد و ينمو إلى في بيئة تتصف بضعف تنظيمات المجتمع المدني و غياب آليات الرقابة و المحاسبة و تدني المستوى الإقتصادي للأفراد و غياب المنافسة السياسية .

– إن أكبر تهديد لعملية التنمية في الوقت الراهن يتمثل في إنتشار و توسع ظاهرة الفساد و سيطرتها على مختلف مناحي الحياة السياسية ،و الإدارية ، و الإجتماعية ، و الثقافية .

– لقد ضرب الفساد مفاصل الإدارة الجزائرية و مختلف مؤسسات الدولة ،و أصبح يمثل خطرا محدقا بمقومات الدولة ، ساهم في نهب المال العام ، و هدر الموارد و إستغلال السلطة لقضاء مآرب شخصية و مصالح ضيقة .

–ا لتنمية المحلية هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه إلى أن ، ظاهرة الفساد الإداري حالت دون ذلك ،لأنه عبارة عن داء يغيق مشاريع التنمية ، وذلك باستنزاف الأموال العمومية و نهبها من خلال الإختلاس و الرشوة ، و بالتالي عرقلة التنمية المحلية .

– للخروج من هذه المعضلة اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة الفساد منها السياسية كالبرلمان و المجتمع المدني ، لكنها باءت بالفشل ، ولم تحقق الهدف المنتظر منها أولا ، و هو ضمان الشفافية و النزاهة في الإدارة الجزائرية ، و هي كذلك غير كافية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي عملت على إضعاف المؤسسات العمومية في الجزائر .

التوصيات :

- الإهتمام بالفرد و محاولة إصلاحه من خلال برامج التوعية و تقديم محضارات عن

إصلاح النفس البشرية ، و ذلك للقضاء عن صفات الذميمة المتمثلة في الطمع و النهب ،

و التوضيح للمواطن خطورة هذه الظاهرة و تأثيرها السلبي على كيان الدولة .

- لا بد من إعادة النظر في نظام الأجور ، أي الزيادة في رواتب الموظفين .

- ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة و ذلك بإدخال التكنولوجيا في الإدارة ، أي ضرورة دخول الجزائر عالم التكنولوجيا من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية في كل مؤسسات الدولة و التخلي عن الإدارة التقليدية .

- التطبيق الصارم للقوانين و التشريعات على جرائم الفساد خاصة ، ماتعلق بنهب المال العام و الإعتداء على ممتلكات المجتمع ، حتى تكون هذه الأحكام عبرة لكل شخص يمكن أن يتعدى على هذه الممتلكات و محاسبة الفاسدين الكبار قبل الصغار .

- إعادة تفعيل مجلس المحاسبة ، و السهر على تطبيق قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

- ضرورة تبني إستراتيجية واضحة في مجال مكافحة الفساد ، قائمة على التشخيص الحقيقي للظاهرة و إشراك المواطن و القطاع الخاص و المجتمع المدني فيها .

- التطبيق الصارم للتشريعات التي تلزم المسؤولين و الشاغلين للوظائف العليا بالتصريح بالممتلكات المسجلة بأسمائهم و أسماء عائلاتهم مع إمكانية إجراء التحقيق مع المقربين في حالة إثبات تهمة الفساد .

- تعزيز حرية الصحافة و التعبير كأداة من أدوات الرقابة الشعبية على السلوكيات الفاسدة.

و ختاما :

- لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بجميع أبعادها فإنه يتطلب مكافحة ظاهرة الفساد الإداري داخل كل مؤسسات الدولة ، لأن الإدارة هي أساس و محرك لأي نشاط كان ، سواء سياسي ، أو إقتصادي ، أو إجتماعي .

- لكن هذا المطلب يستحيل تحقيقه في الجزائر على الرغم ما يتم تطبيقه من آليات .

و هذا ما يجعلنا نفتح المجال للبحث : هل بالفعل مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر مطلب يستحيل تحقيقه ؟

الملاحق

الإستبيان

أخي الكريم أختي الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته أما بعد:

يسرني أن أقدم لكم هذا الإستبيان الخاص بمذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بقسم العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية تحت عنوان: " **أثر الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر، بلدية بوقادير نموذجا**" آملا قراءته بكل عناية ، ثم التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة فيه بكل دقة و موضوعية، من خلال وضع علامة (×) أمام الإختيار الذي يتفق مع إجابتك التي ستكون لها أثر كبير للوصول إلى نتائج صادقة و مفيدة.

مع العلم أن إجابتكم و المعلومات التي تدلون بها سوف تعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي و إنني أشكركم على ما تبذلونه من جهد و وقت في تعبئة هذا الإستبيان أتمنى لكم التوفيق.

الطالبة : بن ميسوم أمينة شهرزاد

أرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية:

<u>القسم الأول:</u> البيانات الشخصية و الوظيفية.

1- الجنس :

- ذكر ☐
- أنثى ☐

2- السن:

- من 18 إلى 25 سنة ☐
- من 25 إلى 35 سنة ☐
- من 35 إلى 45 سنة ☐
- أكثر من 45 سنة ☐

3- الحالة العائلية؟

- أعزب (عزباء) ☐
- متزوج (ة) ☐
- مطلق (ة) ☐
- أرمل (ة) ☐

4- المؤهل العلمي:

- إبتدائي ☐
- متوسط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐

5- الوظيفة ؟

- موظف ☐
- عامل يومي / حر ☐
- بدون وظيفة ☐

6- عدد سنوات الخبرة العلمية في الجهة التي تعمل بها حاليا ؟

- أقل من 5 سنوات خبرة ☐
- من 5 إلى 10 سنوات ☐
- أكثر من 10 سنوات ☐

7- الصفة التي تتمتع بها (المبحوث) ؟

- مواطن عادي ☐
- عضو جمعية / نقابة / نادي ☐
- عضو في حزب سياسي ☐
- موظف في الإدارة المحلية ☐

القسم الثاني : معلومات حول الفساد الإداري.

8- هل يشكل الفساد الإداري ظاهرة في بلادنا ؟

- نعم ☐
- لا ☐

9- ماهي في رأيك أهم سبب يدفع الموظف للوقوع في الفساد الإداري ؟

- ضعف الوازع الديني ☐
- تدني الأجور ☐
- رغبة في تحقيق غرض شخصي ☐
- رغبة في تحقيق مصالح فئوية ☐

10- ماهي أكثر مظاهر الفساد الإداري شيوعا في الإدارة الجزائرية ؟

- الرشوة ☐
- الوساطة ☐
- التزوير ☐
- سوء إستخدام السلطات ☐

11- ما هي أهم طرق التوظيف المنتشرة في واقع الإدارة الجزائرية ؟

- مسابقة عادية ☐
- معرفة شخصية ☐
- رشوة ☐

12- إذا رأيت عملا فاسدا هل تبلغ عليه ؟

- نعم ☐
- لا ☐

13- إذا كنت تميل إلى الإلتزام بالقانون و جاءك قريب أو صديق أو مسؤول يطلب منك تسيير لأمر له خارج حدود القانون فهل تساعده ؟

- نعم ☐
- لا ☐

14- هل تطالب من خلال موقعك في العمل بضرورة مكافحة الفساد الإداري ؟

- نعم ☐
- لا ☐

15- هل يعد الإختلاس ظاهرة منتشرة بين موظفي الدولة ؟

- نعم ☐
- لا ☐

16- هل ردود الأفعال التي يتخذها الناس إتجاه الفاسدين ضعيفة ؟

- نعم ☐
- لا ☐

17- هل يعتبر شعور موظفين الدولة بعدم الرضا يجعلهم يتقبلون الفساد الإداري ؟

- نعم ☐
- لا ☐

18- هل يؤثر الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر ؟

- نعم ☐
- لا ☐

19- في رأيك هل هناك متابعة مستمرة على مختلف المشاريع التنموية للبلدية؟

- نعم ☐
- لا ☐

القسم الثالث : إجراءات مكافحة الفساد و النهوض بالواقع التنموي في الجزائر؟

20- ماهي سبل مكافحة الفساد الإداري في الجزائر ؟

- معاقبة المجرمين ☐
- تفعيل دور القيادة الإدارية ☐
- تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين ☐

21- هل هناك ضعف برلماني لمكافحة الفساد الاداري ؟

- نعم ☐
- لا ☐

22- هل القوانين المنبثقة عن الدستور الجزائري كافية للحد من إنتشار ظاهرة الفساد الإداري ؟

- نعم ☐
- لا ☐

23- حسب رايك هل الجزائر تتبع الآليات الضرورية لمكافحة الفساد الإداري ؟ وتقوم بتطبيق القوانين على كافة الموظفين ؟

- **نعم** ☐
- **لا** ☐

24- في رأيك هل إستخدام الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري يؤدي إلى تقليص الفساد الإداري ؟

- نعم ☐
- لا ☐
- لا أدري ☐

25- هل توجد محاسبة للموظف عن سوء إستخدام ممتلكات البلدية في إطار قوانين الجماعات المحلية ؟

- نعم ☐
- **لا** ☐

المقابلة

1. **هل يساهم المواطن في التنمية المحلية بالبلدية ؟**

- لا يساهم.

2. **ماهي المشاكل التي تعاني منها البلدية ؟**

- قلة الموارد المادية ، مشاكل المواطنين .

3. **هل هناك متابعة مستمرة على مختلف المشاريع التنموية للبلدية ؟**

- نعم ، هناك متابعة مستمرة .

4. **ما هي المشاريع التي تنقص بلدية بوقادير ؟**

- مجمعات مدرسية ، الصرف الصحي ، شبكة الماء الصالح للشرب .

5. **ما هي الصعوبات التي تواجه التنمية في البلدية ؟**

- الجانب المالي ، و وقوف المشاريع من قبل المواطنين القاطنين بمكان المشروع.

6. **ما هي مقترحاتكم لتنمية بلديتكم ؟**

- رفع ايرادات البلدية ،بخلق مصانع و تحقيق مشاريع أكثر .

7. **ما هو المستوى التعليمي لأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي ؟ و ما مدى تأثيره على المساهة في تحقيق التنمية ؟**

- المستوى الثانوي و الجامعي ، ليس لديهم أي تأثير .

8. **ما هي أكثر مصادر تمويل المشاريع التنموية بالبلدية؟**

- الدولة

9. **في رأيك هل يؤثر الفساد الإداري على مشاريع التنمية ؟**

- نعم ، بالتأكيد له تأثير كبير .

10. **ما هي الآليات التي تعتمد عليها البلدية لمكافحة الفساد الإداري ؟**

- تطبيق قانون الصفقات من أجل تجنب الوقوع في الفساد .
- المراقبة المستمرة للمشاريع من طرف اللجنة المختصة.

وثيقة على مستوى مصلحة التجهيز ، توضح المخططات البلدية لتنمية بلدية بوقادير ، ولاية الشلف .

الرقم	عنوان المشروع	رخصة البرنامج	نسبة تقدم المشروع		مدة الإنجاز	المبلغ المستهلك دج	تاريخ الإذن بالعمل	تاريخ إنهاء الأشغال
			الفيزيائية	المالية				
	تجديد جزء من شبكة الماء الصالح للشرب ببقعة الطواهرية NE.5.391.6.262..190.21.02	6478000	100	100	45 يوم	615389366	2021/06/06	2021/07/18
02	تجديد و توسيع جزء من شبكة الماء الصالح للشرب بالشبايرية الدزاير +الموايلية جزء من الخلايف NE.5.391.9.262.190.21.02	6475000	100	100	180 يوم	644743650	2021/06/02	2021/08/30
03	تأهيل جزء من شبكة الماء الصالح للشرب ببقعة الطواهرية NE.5.391.5.262.190.21.01	8443000	100	100	120 يوم	844243150	2021/06/20	2021/09/23
04	إنجاز قناة الضخ ابتداءا من بئر الخلايف الجديد إلى غاية الخزان. NE .5.391.3.262.190.21.05	20918000	100	100	3 أشهر	1988637203	2021/06/23	2022/03/23
05	تأهيل و توسيع شبكة الماء الصالح للشرب مع تجهيز محطة الضخ بأولاد علال NE. 5.391.3.262.190.21.05	20918000	100	100	8 أشهر	2072855944	2021/06/23	2022/04/15

06	تأهيل جزء من شبكة الماء الصالح للشرب ببقعة أولاد الطاهر .NE.5.391.5.262.190.21.08	23769000	45	0	6 أشهر	0	2022/03/14	أشغال جارية

خريطة رقم 01: تمثل موقع لبلدية بوقادير في ولاية الشلف

- ولاية الشلف
- دائرة بوقادير
- بلدية بوقادير

الهيكل التنظيمي

طبقا للمداول رقم 91/22 بتاريخ 1991/07/30 و القرار البلدي رقم 213 بتاريخ 1991/08/06.

الأمانة العامة

مصلحة التنظيم والتنشيط والشؤون الإجتماعية و الثقافية

- مكتب : التنظيم و الشؤون العام
  - قسم
    - الحالة المادية
    - إنتخابات
    - التنظيم العام
    - الشؤون العامة
- مكتب : الشؤون الإجتماعية و الثقافية و النظافة
  - قسم
    - الشؤون الإجتماعية و الثقافية
    - النظافة
    - إدماج و توظيف الشباب

مصلحة الإدارة و المالية و الشؤون الإقتصادية

- مكتب : المالية و المستخدمين
  - قسم
    - المالية
    - المستخدمين
- مكتب : الشؤون الإقتصادية
  - قسم

مصلحة التعمير، الإحتياطات العقارية و الطرق و الشبكات

- مكتب : التعمير و الإحتياطات العقارية
  - قسم
- مكتب : الطرق و الشبكات
  - قسم

مصلحة التجهيز، الأشغال الجديدة التصليحات الكبرى و الصيانة

- مكتب : الصيانة و التجهيز
  - قسم
- مكتب : الأشغال الجديدة و التصليحات الكبرى
  - قسم

المصدر: وثيقة على مستوى مصلحة المستخدمين ، توضح الهيكل التنظيمي لبلدية بوقادير – ولاية الشلف

المراجع

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم:**

1-سورة النحل، الآية 88.

2-سورة المائدة، الآية 64.

3-سورة الكهف، الآية 94.

4-سورة الإسراء، الآية 04

- **الكتب:**

1- أيوب أديب العيسى، الفساد الإداري و البطالة، الطبعة الأولى، الأردن: دار ومكتبة الكندي للنشر، 2014م /1435.

2- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبدي الشيرازي، القاموس المحيط، ج 1، المؤسسة العربية للطباعة و النشر، فصل الفاء – الباب: الدال، فسد.

3- محمد صادق إسماعيل ، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه و أبعاده المختلفة، ط 1،القاهرة: المجموعة العربية للتدريب و النشر ، 2014 .

4- صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، ال ب.ط ، رياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1994م.

5- مصطفى يوسف كامل، الإعلام و الفساد الإداري و المالي و تداعياته على العمل الحكومي، ال ط1 ، أردن: دار الجامد للنشر و التوزيع، 2016 .

6- عبد الغني دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة : الإقتصاد و المجتمع السياسي ، ط 1 ، القاهرة : دار الفجر للنشر ، 2004 .

7- أمير فرج يوسف ، مكافحة الفساد الوظيفي و علاقته بالجريمة على المستوى المحلي و الإقليمي و العربي و الدولي ، ب ط ، بدون ب.ن ، دار المكتب العربي الحديث ، 2010 ص .

8- السيد علي شتا ، الفساد الإداري و مجتمع المستقبل، د.ط ، القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2003 .

9- عصام عبد الفتاح مطر ، و أخرون الفساد الإداري ماهيته أسبابه ، مظاهره ، د. ط ،الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2015 ،ص23.

10- محمد صادق ، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه و ابعاده مختلفة ، ط1 ، القاهرة – مصر: المجموعة العربية للتديب و النشر ، 2014 .

11- د. شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والماليفي المملكة العربية السعودية " دراسة مقارنة" جامعة شقراء المملكة العربية السعودية.

12-الإئتلاف من أجل النزاهة و المسائلة ، النزاهة والشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد ، ط1 ، د.ب.ن : د.د.ن ، 2016 .

13- منى جمال سلام ، مصطفى محمد علي ، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2015

14-عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الإسكندرية ، دار الجامعية ،2006 .

15- جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع ، الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2014.

16- محمد عبد الفتاح ، محمد عبد الله ، التنمية المجتمعات المحلية من تطور الخدمة الإجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006 .

17- سمارة نصير ، ظاهرة التسيب الإدراي في الجزائر ، د.ط ،الجزائر: منشورات المجلس ، 2005

• المجلات :

1- حمد محمد، عباس محمد علي، " ظاهرة الفساد المالي و الإداري و دورها في تحجيم الإقتصاد العراقي لعام 2003 " مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية و السياسية "، العدد الثالث، العراق 2016 ص.

2- خديجة مقبول الزهواني ، " الفساد الإداري و المالي في المؤسسات التعليم العلي ، الأسباب و سبل العلاج "، العدد الحادي و العشرون و الجزء 2 ، يناير 2012 ".

3- أمال حنفاوي ، " العوامل المؤدية للفساد الإداري و المالي و مؤشرات قياسية عالمية " ، (مجلة إيلز للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2019).

4- عادل عبد الله حمد ، " الفساد الإداري وأسبابه وعلاجه من المنظور الإسلامي " ، (مجلد 1 ، مجلة كلية العلوم السياسية ، العدد 56 ، 2018).

5-بشير مصطفى ، الفساد الإداري : مدخل في المفهوم و التجليات ،(مجلة بحوث إقتصادية عربية مصر ، العدد 13 ، 2006)

6-بوعزة سعيدة ، الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الإدارة المحلية الجزائرية ، (مجلة معالم للداراسات القانونية و السياسية ، المجلد 2 ، العدد 3 ، د. س. ن).

7-عتيقة بلحيل ، الفساد الإداري على المستوى المحلي ، (مجلة الحقوق و الحريات ، العدد الثاني ، مارس 2016) .

8- حمزة خضيري ، " الوقاية من الفساد و مكافحته في إطار الصفقات العمومية "، (مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع ، 2012).

9- محمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية في الجزائر وتحدياتها (مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، عدد 04 ، 2010).

10- صالح محرز ، بلال مشعلي ، " نحو تشجيع الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإختيار إسترتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة" ، مجلة بحوث الإدارة و الإقتصاد ، العدد 1 ، الجزء 1 ، الجزائر ، 2019.

11- سعد الدين عبد الجبار ، عمر شلتائحة ، " التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكروتولوجيا التنمية المحلية في الفكر إقتصادي" ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية ، العدد 3 ، د.س.ن.

12- بن الطاهر حسين ، التنمية المحلية و التنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 24 ، 2012.

13- مزاري محمد ، شروط تحقيق التنمية المحلية و أهدافها ، (مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي ، العدد 01، مارس 2010.

14- ط . د. طبوش أحمد ، ط . د. كاتب محمد لخضر ، "واقع التنمية المحلية في ولاية بشار " مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية "، العدد الثاني/ ديسمبر 2017 .

15- محي الدين صابر ، قواعد التنمية الإجتماعية ، مجلة المجتمع ، العدد 2 ، 1993

16- ليندة أونيسي ،المخطط البلدي للتنمية و دوره في تنمية البلدية ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،كلية الحقوق والعلوم السياسي جامعة خنشلة ،العدد 09 ، جوان 2016.

17-

• المذكرات:

1- بسمة جوادي، "تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة المسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015 .

2-سعيد بن محمد بن فهد الجهيري القحطاني ، "إجراءات الوقائية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية "، مذكرة ماجستير، جامعة نايف: كلية الدراسات العليا ، الرياض ، 2005 .

3- حاحة عبد العالي ، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتورة جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013/2012 .

4-الطاهر بن ناعة، " دور القيادة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة: بلدية عين الحجل "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في إدارة ، جامعة المسيلة محمد بوضياف : كلية الحقوق ، 2015.

5- شهيرة بن نية، "سياسة مكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، مذكرة شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019-2020.

6-خالد صابرين ، بن مرزوق عبير ، " جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري"، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد بوضياف مسيلة ن كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019 -2020 .

7- حميدش سميرة، "الفساد الإداري وتأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر". مذكرة ماستر ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017-2018.

8- عمر حماس، " جرائم الفساد المالي و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري" أطروحة دكتورة ، جامعة أبي بكر بلقايد وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017 .

9- جيلاني حنان ، الحكم الرشاد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، مذكرة شهادة ماستر ، جامعة مسيلة : كليةالحقوق : 2014/2013.

10- نورانية محمد الشهري ، "تطبيق إقرار الذمة المالية و دوره في مكافحة الفساد و حماية النزاهة في المملكة العربية للعلوم الإمنية" ، رسالة ماجستر جامعة نايف الربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، 2014.

11- جمال بوزيان رحماني ، " الفساد الإداري وآثاره على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي ، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة دكتورة . جامعة حسيبة بوعلي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير ، 2016

12- بوسرة طيب ، "الفساد الإداري كعائق للتنمية في التشريع الجزائري" ، مذكرة ماستر ، جامعة مستغانم : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2020/2019.

13- بوشريط محمد، " الفساد الإداري و أثاره على التنمية في الجزائر"، مذكرة ماستر جامعة د. طاهر مولاي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014.

14- بن عودة حورية ، "الفساد وآليات مكافحته في إطار الإتفاقيات الدولية و القانون الجزائري" ، مذكرة دكتورة جامعة سيدي بلعباس : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2016/2015 .

15- محمد الصديق بن يحي ،" الفساد الإداري و تأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر" ، مذكرة ماستر ، جامعة جيجل كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018 .

16- بوسعيد رشيد، "تطور الأداء المؤسساتي الآليات مكافحة الفساد في الجزائر" ، مذكرة ماستر ،جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، 2014.

17- سلاوي يوسف ، "مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري" ، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر، 1 كلية الحقوق 2017-2018.

18- سعاد طيب ، "المالية المحلية و دورها في عملية التنمية " أطروحة دكتورة في القانون العام ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق 2008-2009.

19- عبد الوهاب غزالي ، "التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس" ، مذكرة تخرج نهاية الدراسة الوطنية للإدارة ، جامعة سيدي بلعباس : كلية 2006/2005 .

20- خيضر خنفري ، " تمويل التنمية في الجزائر واقع و أفاق " رسالة دكتورة، جامعة الجزائر ، كلية 2011/2010 ، ص28.

21- عبادة نريمان ، "دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية برج بوعريرج)" ، مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2013.

22- هالة بن ساسي ، "المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية "، مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013 .

23- تمدرار سمية ،"الفساد الإداري و تاثيره على التنمية المحلية في الجزائر" ، مذكرة ماستر ، جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2016-2017.

24- عزوز علي، "الضغط الضريبي وأثره على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة ، جامعة الشلف، كلية الإقتصاد ، 2007-2008.

• القوانين و الجرائد الرسمية:

1-المواد 25 -27 من القانون رقم 06 – 01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية ، العدد 14 الصادرة 8 صفر عام 1427 الموافق ل 8 ماي 2006.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 01/06، و المتضمن قانون الوقاية من الفساد و مكافحته ، المؤرخ في 20 فيفيري 2006، ط 1، وزارة العدل ، أوت 2006 .

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 07/17 ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، المؤرخ في 27 مارس 2017 ، الجريدة الرسمية ، العدد 20 ، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2017 .

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 03/06 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 16 جويلية 2006.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 01/06 ، و المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، المؤرخ في 20 فيفري 2006، ط .1 .

• الملتقيات:

1-مقدم مصطفى وحليمي وهيبة ، " الفساد الإداري و الحكم الراشد كوسيلة لمكافحته " ، الملتقى الوطني حول الإصلاح و التنمي الإقصادية (خميس مليانة : المركز الجامعي ، 2006).

• المواقع الإلكترونية:

1- العلجة حاجي، " الفساد المالي و الإداري أسبابه و أثاره مع الإشارة لواقع الجزائر"، http://www.ehssed.het.ht

2- الفساد الإداري كمفهومه ، و أنواعه ، و أسبابه ، و طرق مكافحته ، تم تصفح الموقع : https://www.annajah.net

3- ياسر خالد بركات الوائلي ، " الفساد الإداري مفهومه و أسبابه و مظاهره ، http// :annabaa. Org/nbahame/nba80/010 .

4- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد https://ar.m.wikipedeia.org

5- د. جمال ناصر ، دور الإعلام في كشف الفساد وفضح المستبدين hhtps://www.Turkpress.com

6- السيد ع. معزوز ، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته http://www.ocrc.gov.dz

7-التسيب الإدراي مفهومه و أسبابه و أشكاله ، https:// hrdiscusson.com

• المقابلات الشخصية:

1-مقابلة مع الحاج بوهنة، الأمين العام لبلدية بوقادير، يوم 16 ماي 2022، الساعة 10:00 صباحا ، بمقر البلدية ، بوقادير الشلف.

الفهرس

الفهرس

- الإهداء
- الشكر
- المقدمة .....ص 2- ص7.

الفصل الأول: أساسيات لدارسة الفساد الإداري و التنمية المحلية

- تمهيد .....ص 9.

✸ **المبحث الأول : ماهية الفساد الإداري.....ص 10.**

- المطلب 01: تعريف الفساد الإداري .....ص 10 .
- المطلب 02: أسباب و مظاهر الفساد الإداري .....ص 14.
- المطلب 03: آليات مكافحة الفساد الإداري.....ص 24.

✸ **المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية .....ص 39.**

- المطلب 01: تعريف التنمية المحلية .....ص 39.
- المطلب 02: أهداف التنمية المحلية .....ص 43.
- المطلب 03: مجالاتها و مبادئها.....ص 44.

✸ **المبحث الثالث: دور ظاهرة الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية....ص 50.**

- المطلب 01: على المستوى المالي و الإداري .....ص 50.
- المطلب 02: على المستوى السياسي.....ص 52.

- المطب 03: على المستوى الإقتصادي.....ص 53.
- خلاصة الفصل الأول.....ص54.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية بلدية بوقادير .

- تمهيد .....ص56.

✸ **المبحث الاول:التعريف ببلدية بوقادير (محل الدراسة).....ص56.**

- المطلب 01: بطاقة فنية لبلدية بوقادير.....ص56 .
- المطلب 02 :الهيكل التنظيمي لبلدية بوقادير.....ص60.

✸ **المبحث الثاني : واقع التنمية المحلية في بلدية بوقادير.....ص62.**

- المطلب 01 : تعريف المخطط البلدي التنموي.....ص62.
- المطلب 02 : المشاريع التنموية لبلدية بوقادير.....ص66 .
- المطلب 03 : عراقيل التنمية المحلية .....ص68.

✸ **المبحث الثالث : الأدوات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية.....ص69.**

- المطلب 01 : الإستبيان.....ص69.
- المطلب 02 : نتائج الإستبيان .....ص78.
- المطلب 03 : المقابلة.....ص80.
- خلاصة الفصل الثاني.....ص81.
- الخاتمة.....ص83.
- الملاحق.....ص87.
- قائمة المراجع.....ص97.
- الفهرس.....ص107.
- الملخص ..... ص110.

الملخص

ملخص المذكرة

يتناول هذا الموضوع دراسة الفساد الإداري و تأثيره على التنمية المحلية في الجزائر ، و في بلدية بوقادير ، و ذلك من خلال ضبط مفهوم الفساد الإداري و البحث في أسبابه و تأثيراته ، بالإضافة إلى ضبط مفهوم التنمية المحلية و الإشارة إليها في الجزائر و كذا البحث في العلاقة بين المفهومين.

و دراستنا هذه تسعى إلى محاولة تحسين وضع الجزائر إلى ما آلت إليه في الوقت الراهن بالإعتماد على عدة آليات لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري ، من أجل تحقيق تنمية محلية و بالتالي تحقيق تنمية شاملة .

الكلمات المفتاحية: 1/ الفساد الإداري 2/ التنمية المحلية

This topic deals with the study of administrative corruption and its impact on local development in Algeria, and in the municipality of Boukadir, by controlling the concept of administrative corruption and researching its causes and effects, in addition to controlling the concept of local development and referring to it in Algeria, as well as researching the relationship between the two concepts.

our study seeks to try to improve Algeria's situation to wath it has reached at the present time by relying on several mechanisms to combat the phenomenon of administrative corruption in order to achieve local development and thus achieve comprehensive development .

Key words: 1/ administrative corruption 2/ local development .